جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و علوم التجارية

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الطالب : صلاح الدين سردوك

بعنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني (دراسة إحصائية 2002-2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2013/09/30

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ بن عبد الهادي منير ..... (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ مزهودة نور الدين.....(أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/ حجاج محمد الهاشمي .....(أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

الاهداء

رائع أن تقطف جهدا دام سنوات

والأروع أن تهديها لمن ساعدك على الوصول إلى من ترفع يديها متضرعة بدعائها خوفا من فشلي وأملا في نجاحي

إلى التي لو طرحت لها الكواكب وفرشت لها الأرض من تحت قدميها فما وافيت حقها عليا أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي بفضله أنا هنا أبي الغالي حفظه الله

إلى أخوتي كل واحد بإسمه الذين كانوا لي قدوة ومنهاجا في حياتي.

إلى أخواتي اللاتي غمرني بالعطف والحنان وجميع الأهل والأقارب.

إلى زملائي وزميلاتي طلبة الثانية ماستر تخصص تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جميع الأصدقاء إلى الذي جمعتني به صحبة الدراسة

إلى كل من علمني حرفا طيلة فترة دراستي من التعليم الإبتدائي إلى الجامعي أساتذتي الكرام.

إلى جميع الأساتذة الذين يثابرون لنجني هذا العلم، إلى من جمعني بهم القدر وفرقني عندهم.....القدر

إلى كل من في قلبي ونسيه قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة الجهد المتواضع.

حفظهم الله جمـــــــــيعا

تشكرات

الحمـــــــــــــــد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمـــــــــل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

{من لم يشكـر الناس لم يشكر الله}

نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الوالدين الكريمين الذين كان لهما الفضل الكبير في إنجاز هــذا العمل

وسيرا على خطى الشاعر الذي قـال:

"قم للمعلم وفيه التبجيـــــل كاد المعلم أن يكون رسولا "

أتقدم بالشكـــر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة وكذلك

أستاذي المشرف" مزهودة نور الدين" بقبوله الإشراف على هذه المذكرة

كما لم أنسى أن أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، إذ نهدف من خلال هذه الدراسة توضيح الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني، وفقا لمجموعة من المؤشرات، ونجد في مقدمتها التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة والحد بذلك من مشكلة ارتفاع معدل البطالة الذي أصبح اليوم هاجس الساسة ومتخذي القرار في الجزائر. وقد أظهرت الدراسة ومن خلال الأرقام والإحصاءات المقدمة حول الجزائر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع مستمر عبر القطاع الخاص، كما أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام، وهذا ما تفسره نسبة التشغيل في كلا القطاعين.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المعلومات،القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام

Résumé:

La façon de développer Les petites et moyennes entreprises est un sujet de Préoccupation pour de nombreux gouvernements et organisations Internationales. Les PME considèrent comme un moyen approprié pour parvenir à un développement dans les sociétés développées et en voie de développement en général, notre objectif dans cette étude est de clarifier le rôle de leadership qui peut être joué par les petites et moyennes entreprises sur l'économie nationale, selon une série d'indicateurs. L'étude se fait par les chiffres et les statistiques fournies sur l'Algérie indique que le secteur des petites et moyennes entreprises en expansion continue dans le secteur privé par rapport au secteur publique, cela s'explique par la proportion de fonctionnement dans les deux secteurs

Mots-clés: Les petites et moyennes entreprises، informations ،valeur ajoutée، PIB

قائمة الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة المناخ الاستثماري للدول المتقدمة و النامية	6
(1-2)	فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي	7
(2-1)	تطور تعداد المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية (2003-2012)	19
(2-2)	معدل التطور بالنسب لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
(2-3)	تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط	22
(2-4)	التطور بالنسب للمؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط	23
(2-5)	تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة	25
(2-6)	معدل التطور بالنسب للنشاطات المهيمنة	26
(2-7)	تعداد المؤسسات العمومية حسب القطاعات النشاط	28
(2-8)	معدل التطور بالنسب للمؤسسات العمومية	29
(2-9)	تطور حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
(2-10)	تطور عدد ملفات الضمان لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	33
(2-11)	تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	35
(2-12)	تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني	38
(2-13)	تطور القيمة المضافة	40
(2-14)	مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص	42

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية	21
(2-2)	تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط	24
(2-3)	تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة	27
(2-4)	تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب قطاعات النشاط	29
(2-5)	تطور عدد الضمانات الممنوحة مابين 2005-2012	31
(2-6)	تطور قيمة الضمانات الممنوحة ما بين 2005-2012	32
(2-7)	تطور عدد الملفات ما بين 2007-2012	33
(2-8)	تطور مناصب الشغل المصرح بها	36
(2-9)	تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات	39
(2-10)	تطور القيمة المضافة	40
(2-11)	مقارنة صادرات خرج المحروقات بالواردات	42

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الاهداء.....	IV
الشكر.....	IV
الملخص.....	IV
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال.....	IV
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
2-تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
3-التعريف المعتمد بالجزائر	3
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
1-مشكل التمويل	5
1-1-عيوب التمويل ومشكلات النظام المالي	6
2-مشكل العقار الصناعي	7
2-1-الأراضي	7
2-2-المناطق الصناعية	8
2-3-سوق مواد البناء	8

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها	9
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي	9
1-الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي	9
2-المساهمة في توظيف العمالة	10
3-أهمية المؤسسات ص و م على مستوى التصدير	10
المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
1-مجموعة معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي)	11
2-مجموعة معوقات البيئة الداخلية (المستوى الجزئي)	12
المطلب الثالث الأ بحاث والدراسات العلمية السابقة	13
الفصل الثاني: مدونة المؤشرات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	18
المبحث الأول: نظرة حول مؤشرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	19
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	19
1- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية(2003-2012)	19
2- معدل التطور بالنسب %	20
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	22
1- تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط	22
1-1- معدل التطور بالنسب % للمؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط	23
2- تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة	25
2-1 معدل التطور بالنسب % للمؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة	26
3- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	28
3-1- تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب قطاعات النشاط	28
3-2-معدل التطور بالنسب% للمؤسسات العمومية حسب قطاعات الشاط	29

المطلب الثالث : تطور هياكل الدعم للقطاع	30
1- تطور حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
2تطور عدد ملفات الضمان لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	33
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني	34
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	34
1-تطور مناصب الشغل المصرح بها	34
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنتوج الداخلي الخام و القيمة المضافة	37
1- تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني	38
2- تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص(2003-2011)	40
3مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات	41
خاتمة الفصل	44
الخاتمة العامة	46
قائمة المراجع	50
الملاحق	53

توطئة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية في أي دولة، وذلك من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ذلك دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تمثل نحو80-90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

مع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي، وذلك إدراكا بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم. كل ذلك يظهر من خلال إتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. إضافة الى وضع مجموعة القوانين والتشريعات.

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم تحليل للوضعية الاقتصادية للجزائر، وإظهار المتغيرات الجديدة التي يشهدها المحيط العالمي من تطور في مجال إدارة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي للتنمية، كما تهدف الدراسة إلى محاولة وضع مسح شامل للإمكانيات الوطنية الفاعلة في مجال ترقية عمليات الاستثمار بأسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مدى فعاليتها وإمكانية ترقيتها لتصبح منافسة في الأسواق العالمية.

2- إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي تساؤلين أساسيين يتمثلان في الآتي:

- ما أهمية اعتماد أسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية؟
- هل تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعليا في تدعيم الاقتصاد الوطني ؟

3- فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث يتم اختيار الفرضيات التالية:

- ❖ إن التجارب التنموية المختلفة التي تبناه الاقتصاد الجزائري، أثرت بشكل مباشر في عدم وجود قطاعات اقتصادية قوية خارج قطاع المحروقات.
- ❖ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النهج الاقتصادي الجديد في العالم، لما لها من مرونة كبيرة في التكيف مع الأوضاع المختلفة والقدرة على الإبداع وخلق القيمة المضافة وبناء قطاعات نشاط مختلفة.

4- أهمية البحث:

- ❖ إبراز الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم الاقتصاد.
- ❖ محاولة الوصول إلى الدور الفعلي لمثل هذا النوع من المؤسسات.

6- أهداف الدراسة :

- ❖ إعطاء صورة على موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- ❖ قياس أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

الميول الشخصي إلى البحث في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي محاولة منا متواضعة لاكتشاف وزيادة فهم ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وموقعها في الاقتصاد الوطني، وبلورة رؤية موضوعية للمحاور التي يمكن أن تنطلق منها سعيا وراء استنباط السبل الكفيلة لرفع كفاءتها الإنتاجية بغية توسيع إسهامها في التنمية واستجلاء أفضل الوسائل التي يمكن استخدامها لكفالة الطور الأمثل لها وأيضا:

- ❖ التوجه التي يشهده الاقتصاد الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ الرغبة في الوصول إلى نتائج توضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

7- المنهج المتبع:

في ضوء طبيعة الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم استخدام المنهج الوصفي الذي يرتكز على الوصف الدقيق لظاهرة أو موضوع معين على صورة نوعية أو كمية أو رقمية، وقد يرتكز هذا المنهج على وصف وضع قائم في فترة زمنية محددة وفي عدة فترات ويرتكز في التحليل على المعلومات الدقيقة لأجل الوصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم والمعطيات الفعلية للظاهرة.

8-هيكل البحث:

من خلال ما تم تقديمه وللإجابة على الأسئلة المطروحة، تناولنا دراسة الموضوع من خلال الخطة التالية:

قسمنا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: تطرقنا لمفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها في المبحث الأول وأهميتها ومعوقات تنميتها في المبحث الثاني.

أما الفصل الثاني: وضعنا صورة حول مدونات المؤشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تطور تعدداها وكذا تطور مناصب الشغل كما تناول المبحث الثاني صورة عن هياكل الدعم و تطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وختمنا دراستنا بخاتمة عامة أجملنا فيها بعض نتائج البحث والتحليل للإشكالية محل الدراسة ثم قدمنا توصيات واقتراحات نعتقد أنها ستساهم في إثراء مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية النهوض بها، وبذلك نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع.

الفصل الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها.

الفصل الثاني

مدونة المؤشرات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية.

المبحث الثاني: تطور هياكل الدعم للقطاع و العوائد الداخلية الاقتصادية.

مقدمة عامة

الخاتمة العامة

تمهيد:

ظهرت الحاجة للتحول نحو القطاع الخاص منذ ان استفحلت الأزمة، مع الهبوط الكبير لأسعار في منتصف الثمانينات، ولكن التوجه نحو القطاع الخاص أخذ عدة أساليب إلى أن بلغ مرحلة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأسلوب لتحريك التنمية الاقتصادية في الجزائر، فاعتمدنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين سنتناول في المبحث الأول تقسيم عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتناول في المبحث الثاني أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها بالإضافة إلى إلقاء نظرة حول الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرتبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة معايير تختلف حسب طبيعة الاقتصاد وخصوصيات البلد، وسنحاول تقديم مقاربة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ان مجرد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل تقريبي ادى الى غياب تعريف رسمي لهذا القطاع، إن أغلب البحوث والدراسات قد انتهت الى تحديد تعريف بالاعتماد على بعض المؤشرات والمعايير أهمها الكمية[1] والنوعية[2].

2-تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسة المصغرة تشغل أقل من10 أجراء المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين اورو أو لا يتعدى مازانيتها السنوية خمسة ملايين اورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو او لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو."[3]

3-التعريف المعتمد بالجزائر:"حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 المرافق ل.12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(مهما كان وضعها القانوني) بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 الى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري او لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية[4]، ويقصد بهذا التعريف:

-الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت والعمل الموسمي فيعتبران أجزاء من العمل السنوي والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

-حدود تحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا.

-المؤسسة المستقلة: هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار100/25 فما أكثر من قبل مؤسسة أومجموعة مؤسسات أخرى، وتعرف المؤسسة المتوسطة أنها تشغل ما بين 50 الى 250 شخصا، ويكون ويكون وقم أعمالها ما بين مائتي(200) مليون و ملياري دينار او يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100)

---

[1] جالن سبنسر هل ترجمة صليب بطرس: منشآت الاعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة،1998، ص62

[2] Angélo michelson: PME grandes entreprises et role des acteurs publics dans la région de turin.les Dynamiques de PME approche internationales ,presses Universitaire de france,(2000) p231

[3] :ماجدة العطية: ادارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر و التوزيع،عمان،2002،ص31

[4] القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 المرافق ل.12 ديسمبر 2001

وخمسمائة (500) مليون دينار، وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار، أما المؤسسة المصغرة فهي تشغل من عامل (1) الى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار"[5].

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-سهولة و بساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع. التحديد الدقيق للمسؤوليات و توضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

2-سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة اقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع[6].

3-سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم[7]

4-ميزتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات الغير معقدة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا،"وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات و الابتكارات وإتقان و تنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها"[8].

5-كما أنها تنتج فرص عمل بسبب استخدامها لأساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة، ولذلك فهي تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين.

6-كما تتميز بالقدرة على التكييف مع المتغيرات المستحدثة بصفة خاصة تلبية رغبات وأذواق المستهلكين ويكون ذلك من خلال القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة او سياسات الانتاج والتمويل في مواجهة التغيرات السريعة والعميقة مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية. اضافة الى زيادة القدرة على التجديد و الابتكارات وذلك حسب رغبات السوق. كذلك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لإنخفاض

[5]: قانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422ه الموافق ل 12 ديسمبر2001م يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
[6] علي السلمي، المفاهيم العصرية لادارة المشروعات الصغيرة، القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص 16 .
[7] منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، الدورة21، القاهرة، 4-11 أفريل 1994، ص14
[8] ملتقى دولي حول: استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤ ص و م في الجزائر،ورقلة يومي 19/18 افريل 2012 .....

نسبة الأصول الثابتة الى الأصول الكلية. وفي أغلب الأحيان، سهولة التحويل الى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة[9].

7-قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لقلة العاملين بها، مما يساعد في اتخاذ القرار بسرعة.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لحداثة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فهو يعاني من عدة مشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف متخذي القرارات في الميدان الاقتصادي قصد تنميتها وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني، سنحاول أن نبرز في هذا المبحث اهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع.

1-مشكل التمويل: تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات في الاقتصاد، فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الإقتصادي الذي بدا بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر مشروعات الكبيرة، كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكل البطالة واعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد وتضييق الفجوة بين الإدخار والإستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات، و الاحلال محل الواردات مما ينعكس ايجابا على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر الصرف ويحجم ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر الى دائرة الحياة.

في هذا الإطار تشير الاحصائيات الى أن" : المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تسهم بنحو66 % من اجمالي الصادرات الصناعية بالمانيا، ونحو47% من صادرات ايطاليا الصناعية، وفي اليابان تمثل هذه المشروعات نحو 30 من اجمالي الصادرات الصناعية، وتوفر منتجات وسيطية بنحو 20 %من صادرات المؤسسات الكبيرة، ونحو 43% من المكونات الداخلية في صناعة السيارات وحدها، وتستوعب 84.4% من اجمالي العمالة الصناعية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية توفر المشروعات الصغيرة نحو60% من حجم الوظائف، كما تمثل 50% من اجمالي الناتج القومي الأمريكي، وتمثل في استراليا نحو 85 %من مجموعة الشركات الاسترالية ويعمل بها 45 من اجمالي القوى العاملة، وتساهم بنسبة 33% من إجمالي الناتج، وفي مصر تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من اجمالي المشروعات، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة وتساهم بنسبة 40% من اجمالي الناتج القومي[10].

ان التمويل يعتبر عائقا أمام المستثمرين ومعوق لعملية إنشاء وتشغيل المؤسسات، ويرجع ذلك لوجود بيروقراطية عند طلب القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك مما يؤدي إلى موت المشاريع في المهد، وهي ناتجة

[9] الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤ ص و م في الدول العربية يومي 18/17 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

[10] هاني سيف النصر: دور الصندوق الاجتماعي في تنمية و تمويل المشروعات الصغيرة، تجربة مصرية، بحث مقدم لندوة اساليب التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرةظن مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مصر، 2004

عن المناخ الاستثماري الصعب، هذا ما اثبتته نتائج دراسة قام بها البنك العالمي بمشاركة 3000 خبير محلي حول تقييم مناخ الاستثمار في مختلف دول العالم[11]، حيث تبين أن الدول النامية تواجه مرتين المشاكل التي تواجهها الدول المتقدمة عند إنشاء وتشغيل المؤسسات ونتائج أخرى مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): مقارنة المناخ الاستثماري للدول المتقدمة و النامية

	عدد الإجراءات	مدة إنشاء مؤسسة
الدول المتقدمة	**06**	**27 يوم**
الدول النامية	**11**	**59 يوم**

Source: banque mondiale rapport 2003

1-1-عيوب التمويل ومشكلات النظام المالي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات في مجال التمويل بسبب:

1-1-1- ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد: ففي الوقت الذي يتحدث الخطاب الرسمي السياسي عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

أ-غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى.

ب-المركزية في منح القروض.

ج-نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.

د-ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

هـ-محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية.

1-1-2-هشاشة العلاقة بنك/مؤسسة: لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء الى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات، وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسبة النمو العالي، التي أصبحت مجبرة لتخفيض استثماراتها ومستويات التشغيل بها لذا تعتبر البنوك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات.

1-1-3-غياب البورصة: إن البورصة تمثل أحد الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتبارها فضاء إعلامي تنشيطي وتشاوري هام، إن وود البورصة من شأنه العمل على:

[11] عمار جمعي،**استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، اطروحة دكتوراه،منشورة،الحاج لخضر،باتنة 2011 ص56

أ–احصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الانتاجية.

ب–نسج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي.

نلاحظ غياب هذا الدور في الجزائر بسبب عدم فعالية هذه البورصة جراء المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بصيرورة البورصة بصفة خاصة[12]

2–مشكل العقار الصناعي: صعوبة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر و طرق الدفع والتسوية القانونية، إن غياب سوق عقاري حر شفاف و ديناميكي شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي، في الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص و سوق عقاري عمومي مع تفاوت هام في الأسعار، وهو مايشجع المضاربة و التوزيع الغير شفاف للأراضي، وفي دراسة للبنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح ما بين 3 الى 5 سنوات[13].

جدول رقم (1–2): فترة الانتظار للحصول على العقار الصناعي

نوع العقار	محلات ادارية	أراضي صناعية لعينة شاملة	اراضي صناعية لمؤسسات صغيرة
المؤسسات الباحثة عن عقار	19.6	37.7	42.1
مدة الانتظار	3.6 سنة	4.9 سنة	4.7 سنة

المصدر: البنك العالمي، تقرير الاستثمار العالمي 2004

ان مشكل العقار الصناعي في الجزائر، يتمثل فيمايلي:

2–1–الأراضي: يتعلق مشكل الأراضي أساسا بمايلي:

أ–القيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية، والهيئات المشرفة على التسيير العقاري

[12] عبد الرحمن يسري احمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، الاسكندرية.مصر 1996، ص53

[13] عمار جمعي،**استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، اطروحة دكتوراه،منشورة،الحاج لخضر،باتنة 2011 ص57

ب-طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عدد كبير من المستثمرين لايحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم.

ج-رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار(رفض غير مبرر)

د-الكثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية، تتسم بغموض وضعيتها القانونية، فاغلب شاغليها لا يملكون عقود الملكية، رغم طول فترة تواجدهم بها.

2-2-المناطق الصناعية:" تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها، اذ دخلت في حالة تدهور وتحولت بعض المناطق الى تجمعات عمرانية، وتشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة اضافة الى هذا فان بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد الى خدمات عامة، كالمياه الصالحة والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، مما يظطر أصحاب المنشآت الى حل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم و أحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في تحمل تكاليف مالية باهظة.

2-3-سوق مواد البناء: الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية أصبح صعبا، نظرا لخضوعه وارتباطه بعدة اجرءات معقدة الى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، مما يؤدي بهذه المؤسسات الى اللجوء الاجباري نحو السوق الموازية التي تمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد فالدولة باعتبارها الممون الرئيسي للعقار تواجه مشكلتين اساسيتين هما"[14]

من العراقيل التي تواجه المستثمرين أيضا عدم الاستقرار، وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، كما عرف العقار توزيعا غير مدروس، اذا نجد الكثير من الأراضي مازالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما بقى الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطاهم يعانون من هذا المشكل.[15]

[14]المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير:من أجل سياسة لتطوير(م ص م) فيي الجزائر، جوان2002، ص 60

[15]عبد الرحمن بن عنتر:واقع مؤسساتنا ص و م وآفاقها المستقبلية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30اكتوبر 2001، ص02

المبحث الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها:

من خلال هذا العنصر سوف نحاول إبراز الأهمية التي يكتسبها هذا النوع من المؤسسات و الذي جعل منها محط اهتمام كل الدول و الحكومات، إلا أن هذا لم يمنع من تعرضها لمجموعة من المشاكل و المعوقات.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي:

للمؤسسات ص و م دورا هاما و فعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أم النامية، فهي تساهم في الدخل الوطني بالاضافة الى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة الذي يتفاقم يوما بعد يوم، فقد وصلت البطالة في سوريا الى 15 بالمائة وفي تونس الى 16.6 بالمائة و في الأردن 15 بالمائة والى 18 بالمائة في لبنان 19 بالمائة في المغرب و30 بالمائة في ليبيا،[16] وفي الجزائر الى 29.9 بالمائة، و بمقارنة هذه النسب بنسبة البطالة في احدى الدول المتقدمة التي تلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في اقتصادها و هي اليابان نجد أن نسبتها وصلت 4.7 بالمائة، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يساهم بتشغيل 70 بالمائة من العمالة في اليابان، و في الولايات المتحدة الأمريكية تولد ما يقارب 11.2 مليون وظيفة جديدة خلال الفترة ما بين 1995-2000،[17] كما أنها في كندا تشغل ما قيمته 06 مليون عامل، كما تساهم ب80 بالمائة من خلق مناصب الشغل خلال العشريتين الأخيرتين[18]

فمن المفروض أن تشكل هذه النسب حافزا منشطا للدول النامية، بحيث يزداد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

1-الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي:

لقد ارتأينا أن نأخذ نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نظرا لتشابه اقتصادياتها، كما أن هذا النوع من المؤسسات يمثل نسبة ليست بالقليلة الى اجمالي الصناعة، حيث لاحظنا أن نسبة المؤسسات ص و م تتفاوت من دولة الى أخرى فنجدها في قطر تمثل 88.8 بالمائة من إجمالي الصناعة و في الجزائر 55.6 بالمائة، في حين تمثل 29.3 بالمائة في ليبيا، و يرجع هذا الاختلاف في النسب الى تبنيها لاقتصاد السوق في فترات مختلفة، فبعض الدول كانت سباقة لذلك مثل مصر، قطر، و الأخرى التحقت مؤخرا مثل الجزائر.

[16] احصائيات التعبئة العامة و الاحصاء 2001.

[17] هالة محمد لبيب عنبه، ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الادارية،ط1، جامعة الدول العربية، مصر2004 ،ص24

[18] Jacque paulin, portrait de situation canadienne sur le plan de financement de PME, séminaire sur le financement des PME avec FGAR ,?,p2

كما تجدر الاشارة الى أن القيمة المضافة لهذه المؤسسات ارتفعت في كافة الدول العربية من 26 مليار دولار عام 1980 الى 40 مليار دولار عام 1990 لتصل لحوالي 53.7 مليار دولار عام 1993، كما زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 6.2 بالمائة سنة 1980 الى 10.6 بالمائة سنة 1993.[19]

2-المساهمة في توظيف العمالة:

يوفر قطاع المؤسسات ص و م فرصا عديدة للعمل، فهي أداة فعالة للقضاء على مشكل البطالة سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فقد سعت السلطات العمومية الى ايجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي. فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من اجمالي عمالة الشركات العمومية اضافة الى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المؤسسة العمومية الى المؤسسة الخاصة الي أثرت بشكل مباشر على انخفاض معدل البطالة أين وصل في نهاية سنة 2006 الى 12.6 %[20]، وسجل في نهاية سنة 2010 نسبة 10%[21].

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل. كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة غير المؤهلة و غير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة.

3-أهمية المؤسسات ص و م على مستوى التصدير:

يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول و توفير العملة الأجنبية، و نظرا لارتفاع عدد المؤسسات ص و م في معظم بلدان العالم الآن، فإنها لابد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير اذ تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل
تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد[22]:

-منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

-اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

17 بن منصور عبد الله وآخرون، المؤسسات ص و م كاختيار استراتيجي للتكيف مع مستجدات العولمة، مداخلة ضمن ملتقى دولي، الشلف 2006

[20] Nations Unies. Commission Economique pour L'Afrique.Bureau pour l'africo.

[21] التقرير السنوي للديوان الوطني للاحصائيات لسنة 2010.

[22] بشراير عمران، تهتان مراد،تطور المؤسسات ص و م وتوزيعها القطاعي في الجزائر ،الملتقى الوطني: دور المؤ ص و م في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 19/19 ماي 2011

-تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50%في ايطاليا وبين 40- 46% في الدنمارك و سويسرا و 30% في فرنسا والنرويج وهولندا و تشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام2000 وتصل إلى 40%في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50 % في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات جز ءا من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

تبدو أن مساهمة المؤسسات ص و م في بعض البلدان مبشرة، و لكن هذا لا يعني بالضرورة تقليل الاهتمام بتنميتها بل عكس ذلك، فعلى سبيل المثال نجد صادرات هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بلغت 3.06 بالمائة لسنة 1998 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 294.99 دولار[23] أما في تونس بلغت النسبة 53.6 بالمائة لسنة 2001 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 4.4 مليار دينار تونسي من مجموع 8.2 مليار دينار تونسي.[24]

ونظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية الصادرات سعت العديد من الدول الى مساعدة المؤسسات ص و م في الدخول الى الأسواق الخارجية و ذلك عن طريق منح تسهيلات و حوافز أو عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة، أو تقديم نصائح تجارية...الخ

المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات ص و م بصفة عامة من جملة من المعوقات و صعوبات تحتاج الى الدراسة و الحل العاجل، لأنها تتسبب في مواجهة هذا النوع من المؤسسات للعديد من المشكلات، ولقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي في بيانه الختامي سنة 2000 هذه المعوقات، و التي يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين هما:

1-مجموعة معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي)[25]:

-عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة يحدد تعريفا لها و ينظم عملها و يوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل و التراخيص، وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتضارب اختصاصها، وتعقد الاجراءات المتعلقة بالتراخيص و الضرائب و التأمينات..إلخ

---

[23] المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية (1995-2000)

[24] www.promex.dz 11/05/2003

[25] غدير احمد سليمة،**تأهيل المؤ ص و م في الجزائر**،**مذكرة ماجستر**،منشورة،قاصدي مرباح، ورقلة،2007

-عدم ارتباط المؤسسات ص و م باتحادات ترعى مصالحها، جعلها تعمل بشكل فردي، مما قلل فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى الى ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

-نقص خدمات النقل و الخدمات العامة و البنية الأساسية، و التي تؤثر على نقل الخدمات و المنتجات النهائية، بالاضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات.

-عدم وجود توازن في التوزيع الاقليمي للمؤسسات الصغيرة، اذ تستأثر أماكن دون أخرى بهذه المؤسسات، مما يؤكد وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة.

-اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المؤسسات الصغيرة ككل، والتركيز على المؤسسات الكبيرة.

-عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المؤسسات ص و م، نتيجة مشكلة عدم الضمانات الكافية للاقتراض، بالاضافة الى عدم توافر الوعي المصرفي لدى اصحاب هذه المؤسسات مما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الائتمان الغير رسمي والذي ترتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة.

-على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للادارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات و المعلومات المنشورة عن المؤسسات الصغيرة و التي غالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، و ذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها و عدم وجود نظام للمعلومات خاصة بهذا القطاع.

-ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات تمثل:

*شركات لتسويق منتجات هذه المؤسسات.

*شركات تنظيم واقامة المعارض المحلية والدولية.

*شركات التأجير التمويلي.

*شركات ضمان مخاطر الائتمان.

*الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.

*ضعف الطاقة الاستيعابية للأسواق و ضعف البنية الأساسية للتصدير.

2-مجموعة معوقات البيئة الداخلية (المستوى الجزئي)

-عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات ص و م بالمعلومات الفنية و الاقتصادية الخاصة، بالخامات و الآلات والجودة، مما يؤدي إلى استخدامهم معدات إما متقادمة وهذا بدوره يؤدي إلى معدلات إنتاج منخفضة ومستوى جودة أيضا منخفض، أو إلى استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبيا وتكلفة تشغيل عالية.

-ضعف القدرات الإدارية و التنظيمية و التسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات و عدم توافر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب و عدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى

ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق و تفضيلات المستهلكين و مواصفات المنتجات.

-انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة، وافتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار الكثير منها للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة لا تستطيع المؤسسات ص و م تصريفها، أو تسويقها محليا أو دوليا.

-غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية، لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكبد المؤسسة نفقات كثيرة، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

المطلب الثالث: الأبحاث والدراسات العلمية

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية سواء في موضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية او السياسات المتبعة للنهوض بهذا القطاع الهام و من أبرز المواضيع التي لها علاقة بالموضوع

– دراسة لخلف عثمان، بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر 2004. وهي رسالة دكتوراه غير منشورة من جامعة الجزائر باللغة العربية، حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول الاستثمار في الجزائر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى أن بلغت الوضع التي هي عليه الآن. كما قدم الكثير من الأفكار التي يمكن أن تساهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة يمكن أن تكون حلا بديلا أو سياسة مكملة لسياسة التنمية كما هو الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا والكثير من الدول العربية والإفريقية.

– دراسة قويقح نادية، بعنوان إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر 2001. وهي رسالة ماجستير في جامعة الجزائر، حيث قامت الباحثة بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع اظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتركز غالبية الدول المتقدمة والنامية عليها في عملية التنمية برغم المشاكل الخاصة بعملية التمويل، لهذل قامت الباحثة بالتركيز عن طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، فتوصلت إلى أن كون قضية التمويل تعتبر أهم مشكلة تواجه هذه المؤسسات وأحد

أكبر العراقيل التي تحد من فاعليتها نموها بقائها، وقد تطرقت إلى بعض التجارب الدولية الخاصة بآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإنشاء مؤسسة تمويلي خاصة تساعدها على النهوض وتحميها من الاختفاء.

كما أظهر هذا البحث ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تلعب دورا مهما، وقد أظهرت الباحثة الاجراءات المهمة التي اتخذتها الدولة للتخفيف من المشاكل والعوائق التي تحد من انشائها وتنميتها ايمانا منها بأن تنمية هذا القطاع يبقى الضمان الوحيد لتحسين نمو الاقتصاد الوطني وانعاشه.

– **دراسة عماري جمعي**، بعنوان إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي أطروحة دكتوراه 2011 حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول خصوصيات التنمية الاقتصادية في الجزائر والوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما وضح مامدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني فتوصل الباحث ومن خلال الأرقام المتوصل إليها بأن الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر حتى مطلع التسعينات كان لها أثر واضح على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاد الجزائري فقد عمدت الإصلاحات للتوجه لاقتصاد السوق، الذي يقوم على الحرية والمساواة، فكل المؤسسات عمومية أو خاصة تستفيد من نفس المعاملة وذلك منذ التخلص التام من الاحتكارات لغاية التحرير للقبول في التجارة الخارجية.

إن ميلاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان بعد الاستقلال وقد كانت في مرحلة التخطيط مهمشة ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا بنسب ضعيفة وفي نشاطات محددة كما تظهره مختلف المعطيات الإحصائية، لكنها أصبحت تشكل مع مطلع التسعينات دورا هاما في التنمية الاقتصادية في الجزائر وبتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومساهمتها في التشغيل والقيمة المضافة والناتج الإجمالي والصادرات، كما بينته مختلف المعطيات الإحصائية. كما لاحظ الباحث من خلال دراسته أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجه بشكل مباشر نحو قطاعات البناء والخدمات، مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة.

– **دراسة لخلف عثمان**، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، في جامعة الجزائر 1995، هدفت إلى الوقوف على مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبيان لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وكيف أصبحت تمثل الخيار الثاني لإستراتيجية التنمية المتبعة في مختلف هذه البلدان، بعد أن أصبحت الصناعات الكبيرة عاجزة عن تحقيق الأهداف المسطرة، وهو الشيء الذي وصلت إليه الدراسة عند تحليلها لواقع التنمية في الجزائر، والمكانة التي كانت تحتلها الصناعات

الصغيرة والتنمية في السياسة التنموية للبلاد، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم التحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات، الا أن السياسة التي اتبعت آنذاك لم تقدر على تجنيد كل الطاقات الصناعية المتاحة في البلاد، حيث اصطدم ذلك بالعديد من القيود والعراقيل.

– **إضافة الدراسة الحالية،** توصلنا من خلال الدراسة الحالية إلى أن هذا القطاع يهتم بكل النشاطات التي من الممكن أن تتخلى عنها المؤسسات الكبرى كإنتاج المنتجات الثانوية لها و عدم إهمالها ، لأن إعادة بعث الصناعات المهملة يساهم بجدية في تقوية الاستثمارات و منه تحقيق التشغيل.

كما لاحظنا من خلال الدراسة أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجه بشكل مباشر نحو قطاعات البناء والخدمات، مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة، هذين القطاعين الذين يشكلان كبيرة في الواردات الجزائرية، ونعتقد أن توجيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو ملئ فراغات التنمية لم يتم بشكل مدروس وعليه فبالرغم من التطور الضئيل للصادرات خارج نطاق المحروقات لم تكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الفعلي لترقية الصادرات الجزائرية مزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات باغلبية كاملة .

وكحوصلة لهذه الدراسة وبناءا على المعطيات وتحليلها خلصنا ان الجزائر وبالرغم من كافة المجهودات المبذولة من طرف الدولة لهذا النوع من المؤسسات الى ان الاقتصاد الجزائري يبقى اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات بالرغم من كافة الأموال الموجهة لتأهيل هذا النوع من المؤسسات، حيث بلغت حصيلة برنامج اعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي باشرتها الحكومة منذ 3 سنوات حيث أن الجزائر سجلت عجز بمليون مؤسسة ينبغي تداركه لذلك يتم مناقشة تقرير من 94 اقتراح لاعادة تصنيع الجزائر خلال الثلاثية القادمة، حيث أنه قد تم تأهيل 1300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة قد تم اعادة تاهيلها من أصل 20 ألف مؤسسة في اطار البرنامج الذي خصص له 5.5 مليار دولار وهي حصيلة ضعيفة.

خاتمة الفصل:

ومن خلال هذا الفصل حاولنا ابراز بعض المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا خصائصها وأهم المشاكل التي تعترضها ومدى أهميتها على الاقتصاد الوطني وتواصل الجزائر دعم تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها في محاولة لحفز خلق فرص عمل إضافية ونمو القطاع الخاص، كما أخذنا لمحة وبإيجاز عن بعض الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذه المواضيع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تأهيلها وترقيتها وكذا النتائج المستخلصة من مثل هذه الأبحاث.

تمهيـد:

إن الاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، إذ تراهن العديد من الدول خاصة النامية منها في تنمية اقتصاديتها من خلال هذا القطاع، كما يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية لما يوفره من مناصب شغل للأيدي الغير مؤهلة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول نظرة حول إحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونتناول في الثاني مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: نظرة حول مؤشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى[1]. فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين 2001-2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001. فبالنظر للجدول رقم(2-1) أدناه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية سنة 2012 عرف تطورا ملحوظا قدر بزيادة إنشاء مؤسسة 687386 بعدما كان عددها سنة 2002 يقدر بـ 261853 والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـ217 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة. أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع يفوق 71523 سنة 2002 إلى 162080 مؤسسة سنة 2009 ليشهد بعدها تذبذب إلى غاية 2012.

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (2003-2012)

الجدول رقم (2-1) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (2003-2012)

طبيعة المؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	2009	2010	2011	2012
المؤ, الخاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	455398	618515	511856	532702
المؤ, العمومية	788	778	874	739	666	626	591	557	572	561
نشاط ص تقليدية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	169080	135623	146881	154123
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	625069	754695	659309	687386

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

*** إدماج الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.**

[1] علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت العصرية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1999، ص16

كل ذلك لتعزيز القدرة التنافسية ولمواجهة إقامة منطقة حرة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، في آفاق 2017 وقد نفذت السلطات الجزائرية مجموعة متنوعة من البرامج البعض منها أنجز والبعض الآخر بدأ للتو ويفسر هذا التطور نظرا للجهود التي بدلتها الدولة لترقية القطاع، التي نذكر منها برنامج النمو الاقتصادي الذي دخل حيز التنفيذ، والذي يندرج ضمن مخطط تنمية ولايات الجنوب العشرة. وكذا برنامج ومشاريع متنوعة أخرى ذات بعد وطني من شأنها تحفيز ديناميكية العرض والطلب وإنشاء مخزون ملموس من الفرص الاقتصادية لآلاف المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين.

ومن بين الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدينا: صندوق ضمان القروض(FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار(CGCI PME)، ودعمت هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(AND PME).

كما تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي) حيث ترتكز الأنشطة الغير رسمية بشكل خاص في قطاعات البناء و الأشغال العمومية والتجارة و الفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى ارتفاع الأعباء الجبائية والشبه جبائية المفروضة على هذه المؤسسات، الثقل المفرط للضرائب و أعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، إضافة إلى سوء التسيير.

2- معدل التطور بالنسب %

الجدول رقم (2-2) : معدل التطور بالنسب لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسات	% 2004	% 2005	% 2006	% 2007	% 2008	% 2009	% 2010	% 2011	% 2012
المؤسسات الخاصة	8,42	9,05	9,75	8,95	33,36	16,16	35,82	-17,25	4,08
المؤسسات العمومية	-1,27	12,34	-15,45	-9,88	-6,01	-5,6	-5,75	2,7	-1,92
نشاطات ص التقليدية	8,62	10,77	10,56	9,53	9,06	33,25	-19,19	8,3	4,93
المجموع	8,45	9,53	9,91	9,08	15,73	20,31	20,73	-12,63	4,25

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول رقم (2-1) بأن المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تقارب 70 % من مجموع تعداد المؤسسات، و التي قدر معدل تطورها خلال السنوات (2004-2010) بـ 16 %.كما نلاحظ أن معدل تطور سنة 2010 وصل إلى 82, 35 %، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة إلى إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة (حيث يقدر بـ 70626 مؤسسة صغيرة و متوسطة).

الشكل البياني رقم(2-1) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية

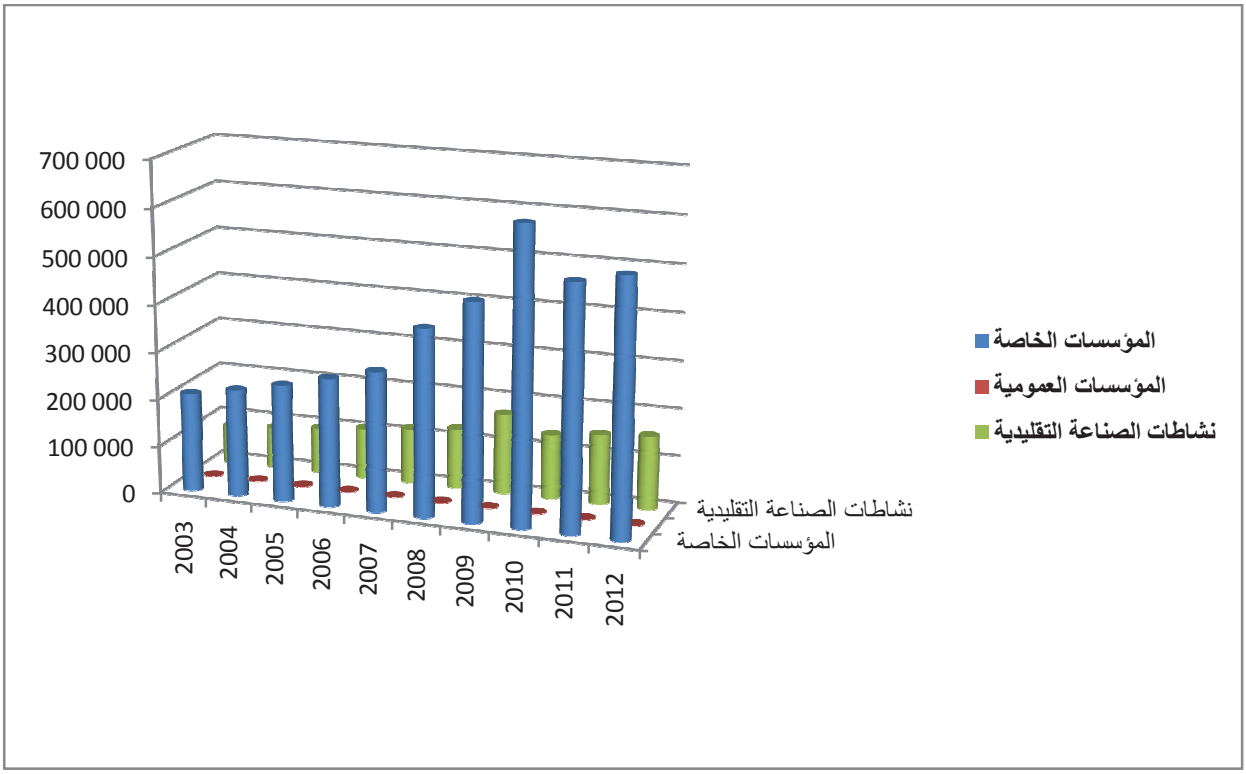

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فالظاهرة الملحوظة هي تزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص وخاصة بعد الاقتصاد الحر و خوصصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى ظهور مؤسسات أخرى في الميدان والتي شملت معظم النواحي(البناء و الأشغال العمومية، الموصلات، الخدمات العائلية، الفنادق و الإطعام)، حيث أعطيت لها الأهمية من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال إعداد برنامج لتأهيل 20000 مؤسسة خلال المخطط الخماسي2010-2014 وذلك حسب ما صرح به وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا إنشاء بنك المعلومات لهذه النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى تخصيص بنوك تعمل على تمويلها ضمن شروط محددة،

كما عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تحولا في طبيعتها القانونية (من عمومية إلى خاصة) مما أدى إلى تراجع في تعدادها .

كما تشمل نشاطات الصناعة التقليدية ما يقارب 30 % من مجموع تعداد المؤسسات، امتازت بتطور دائم الى غاية 2009 لتشهد بعدها تذبذب في تطورها، حيث قدر معدل تطورها في 2009 بـ 33.25 % لتشهد بعدها تراجع في السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

شهد القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا وهذا للانفتاح والخوصصة التي شهدها القطاع العام و الجدول الموالي يوضح مدى تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط :

1- تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

الجدول رقم (2-3) : تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

مج فروع النشاط	الفروع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الخدمات	- النقل و المواصلات - التجارة و التوزيع - الفندقة و الإطعام - خدمات للمؤسسات - مؤسسات مالية - أعمال عقارية خدمات للمرافق الجماعية	94 997	102 841	112644	123 782	135 151	147 582	159444	172653	186157	195889
البناء و الأشغال العمومية		65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875
الصناعة	المناجم و المحاجر الحديد و الصلب مواد بناء كيمياء-مطاط-بلاستيك الصناعة الغذائية	44023	46278	48785	51 343	54 301	57 352	59670	62145	64848	66841
	صناعة النسيج										

	صناعة الجلد صناعة الخشب و الفلين صناعة مختلفة									
الفلاحة و الصيد البحري		2 477	2 748	2 947	3 186	3 401	3 599	3642	3806	4006	4142
خدمات ذات الصلة بالصناعة	خدمات الأشغال البترولية المياه و الطاقة المحروقات	653	713	750	793	843	876	908	953	998	1032
المجموع		207 949	225 449	245842	269 806	293 946	321 387	345902	369319	391761	407779

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1-معدل التطور بالنسب %

الجدول رقم(2-4): معدل التطور بالنسب للمؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

مجموعات فروع النشاط	% 2004	% 2005	% 2006	% 2007	% 2008	% 2009	% 2010	% 2011	% 2012
الخدمات	8,26	9,53	9,89	9,18	9,2	8,74	8,28	7,82	5,23
البناء و الأشغال ع.	10,74	10,77	12,37	10,53	11,7	9,16	6,15	4,62	3,04
الصناعة	5,12	5,42	5,24	5,76	5,62	4,04	4,15	4,35	3,07
الفلاحة و الصيد.ب	10,94	7,24	8,11	6,75	5,82	1,19	4,5	5,25	3,39
خدمات ذات الصلة بالصناعة	9,19	5,19	5,73	6,31	3,91	3,65	4,96	4,72	3,41
المجموع	8,42	9,05	9,75	8,95	9,34	7,63	6,77	6,08	4,09

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول رقم (2-3) تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة موزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث يحتل فرع نشاط الخدمات المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة

بهذا النشاط خلال السداسي الأول لعام 2012 بـ 195889 مؤسسة ثم يليه نشاط البناء و الأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 139875 مؤسسة خاصة خلال السداسي الأول لعام 2012.

الشكل البياني رقم (2-2) : تطور المؤسسات الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

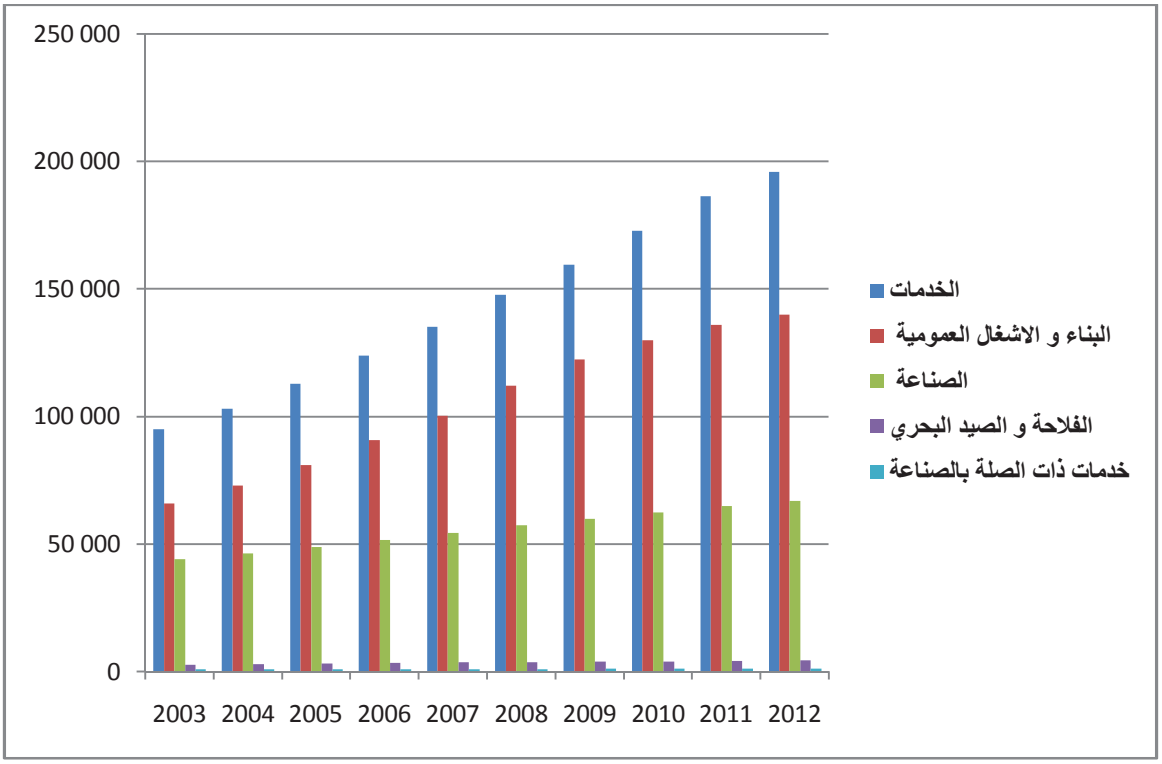

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فالملاحظ من خلال الشكل أن النسبة الأكبر من المؤسسات المنشأة في الجزائر هي تابع للقطاع الخاص، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا الأمر الذي يفسر أن التوجه الذي اتخذته الجزائر من بداية الثمانينات قد أصبح واقعا يفرض نفسه على الخريطة الاقتصادية الجزائرية، ويرجع وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى بعض الأسباب والمعطيات والموضوعية، أهمها:

-التحولات الاقتصادية العالمية، وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في الجزائر، ما طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي.

– الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي، مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية...الخ.

تعتبر معدلات التطور لقطاع البناء و الأشغال العمومية هي الأعلى مقارنة بالنشاطات الأخرى خلال السنوات الأخيرة، حيث تخطى سنة 2012 معدل تطوره 14 %.

و عليه نستنتج بأن مجموعة النشاطات الصناعية تعتبر الأضعف مقارنة بمجموع النشاطات الخدماتية و مجموعة البناء و الأشغال العمومية ، مما نشير إلى وجود الحاجة الماسة إلى آليات أخرى لتعزيز مجموعة النشاطات الصناعية

2– تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة

وبالرغم من أن قطاع المؤسسات الخاصة يشهد تطور و تنوع كبيرين إلى أنه يوجد قطاعات مهيمنة على القطاع الخاص و سنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–5) : تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة

قطاعات النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البناء و الأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875
التجارة و التوزيع	34681	37954	42183	46461	50764	55551	60138	64962	69837	73367
النقل و المواصلات	18771	20294	22119	24252	26487	28885	30871	33848	36620	38317
خدمات العائلات	15927	16933	18148	19438	20829	22529	24108	25403	26977	28114
الفندقة والإطعام	13230	14103	15099	16230	17178	18265	19282	20401	21251	22126
خدمات المؤسسات	9897	10843	12143	14134	16310	18473	20908	23541	26595	28813
صناعة المنتجات. غ	13058	13673	14417	15270	16109	17045	17679	18394	19172	19758
باقي القطاعات	36586	38780	41017	43319	46019	48661	50678	53008	55557	57409
المجموع	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	407779

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين لنا الجدول رقم (2–5) بأن نشاط البناء و الأشغال العمومية يحتل الصدارة خلال السنوات الأخيرة , وهذا راجع للمشاريع الكبيرة التي شهدها هذا القطاع من بينها الطريق السيار شرق– غرب والذي ساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في هذا المجال يليه نشاط التجارة و التوزيع، و يمكن تفسير الحضور القوي

للقطاع الخاص في فرع النشاط التجاري على أساس أن بقية الفروع الأخرى كانت تشهد احتكار القطاع العام و تماطل في تحريرها، وليس أساسا من أجل البحث عن الربح السهل و تفادي المخاطرة. و في المرتبة الثالثة نجد نشاط النقل و المواصلات، كما تجدر الإشارة إلى أن نشاط خدمات المؤسسات قفزت من المرتبة 06 إلى المرتبة 04 خلال السنتين الأخيرتين.

يمتاز نشاط صناعة المنتجات الغذائية بتدني عدد المؤسسات و بضعف معدل التطور مما يستدعي لفة الانتباه إلى منح الأولية في تخصيص آليات الدعم.

أما بالنسبة لفروع النشاط الأخرى(خدمات العائلات، خدمات المؤسسات، الصناعات الغذائية، الفندقة والإطعام) هي كذلك سجلت نموا ضئيلا مقارنة بالقطاعات السابقة. وعليه هي لا تزال بطيئة رغم الإجراءات المتخذة لترقيتها.

2-1- معدل التطور بالنسب % لقطاع النشاطات المهيمنة

الجدول رقم (2-6) : معدل التطور بالنسب للنشاطات المهيمنة

قطاعات النشاط	% 2004	% 2005	% 2006	% 2007	% 2008	% 2009	% 2010	% 2011	% 2012
البناء و الأشغال العمومية	10,74	10,77	12,37	10,53	11,7	9,16	6,15	4,62	3,04
التجارة و التوزيع	9,44	11,14	10,14	9,26	9,43	8,25	8,02	7,5	5,05
النقل و المواصلات	8,11	8,99	9,64	9,22	9,05	6,87	9,64	8,19	4,63
خدمات العائلات	6,32	7,18	7,11	7,16	8,16	7,01	5,37	6,19	4,21
الفندقة والإطعام	6,6	7,06	7,49	5,84	13,26	5,56	5,8	4,16	4,11
خدمات المؤسسات	9,56	11,99	16,4	15,4	13,26	13,18	12,59	12,97	8,33
ص المنتجات الغذائية	4,71	5,44	5,92	5,49	5,81	3,71	4,04	4,22	3,05
باقي القطاعات	5,94	5,77	5,61	6,23	5,74	4,14	4,6	4,8	3,33
المجموع	8,42	9,05	9,75	8,95	9,34	7,62	6,76	6,07	4,08

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فمن خلال جدول النسب السابق نشاهد أن ان قطاع البناء و الأشغال العمومية في تطور ملحوظ و راجع للمشاريع الكبيرة كذلك قطاع التجارة والتوزيع للحركية التي شهدها القطاع كذلك للقطاعات الأخرى ولكن بنسبة ضئيلة

الشكل البياني رقم (2-3) : تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة

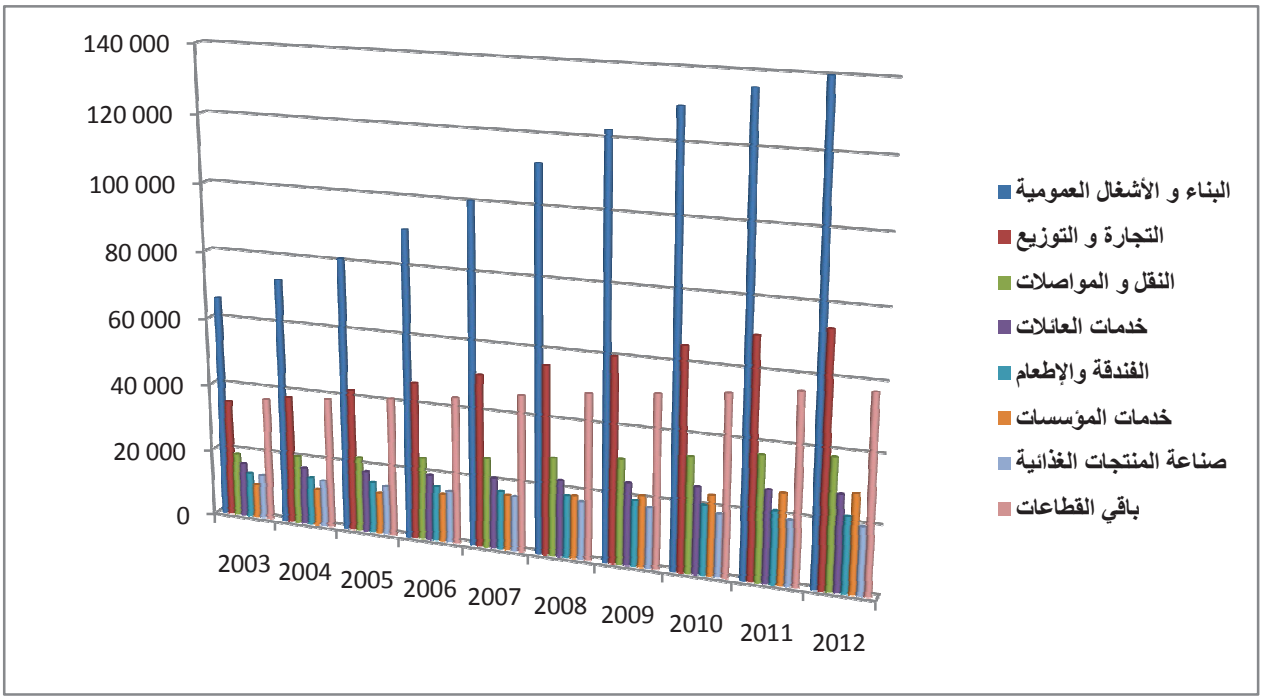

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال الشكل وبالرجوع إلى معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية المنشورة في نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2012 تشير إلى 420117 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2012 تتوزع كمايلي:

- مناطق الشمال تستحوذ على 59.27% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنة بـ248985 مؤسسة؛
- مناطق الهضاب العليا تستحوذ على 30.54% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ128316 مؤسسة؛
- مناطق الجنوب تستحوذ على 8% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ34569% مؤسسة؛
- مناطق الجنوب الكبير تستحوذ على 2 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ8247 مؤسسة.

وبالتالي أكثر من نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع التجارة تقع في المنطقة الشمالية، وهي التي تعتبر من أكثر المناطق نموا على المستوى الوطني. كما أنه ضمن

نفس المنطقة نجد تفاوت كبير في التوزيع، وهذا ما يعني عدم تكافؤ الفرص أي عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية وهو عكس ما يطلق عليه بـ" **التوازن الجهوي**".

وعليه للحد من التفاوت الاجتماعي، يجب إنعاش النمو وخلق مناصب شغل، ولذلك يجب على الحكومة تنفيذ سياسة التخطيط الإقليمي الذي يشجع على نقل الأعمال التجارية والإستراتيجية التي تعزز الاستثمار وتشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانضمام معا على شكل عناقيد[1].

3- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تراجعا كبيرا نظرا للسياسة المتبعة من طرف الدولة التي عمدت الى خوصصة مثل هذا النوع من المؤسسات والجدول الموالي يوضح هذا التراجع حسب قطاعات النشاط

3-1 تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب قطاعات النشاط

الجدول رقم (2-7) : تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب القطاعات النشاط

قطاعات النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعة	236	224	197	185	179	169	169
الخدمات	289	253	243	63	209	167	158
البناء و الأشغال العمومية	85	62	58	219	43	41	40
الزراعة	113	114	113	113	114	183	184
المناجم و المحاجر	16	13	15	11	12	12	10
المجموع	739	666	626	591	557	572	561

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] Mohammed Abdellaoui et Amina haoudi. **Outils de financement et contraintes de développement de Pme Aa Maroc**. Article publie.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، حيث تراجع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية خلال عام 2012 إلى 561 مؤسسة بدلا من 572 مؤسسة سنة 2011.

3-2-معدل التطور بالنسب% للمؤسسات العمومية حسب قطاعات النشاط

الجدول رقم(2-8) : معدل التطور بالنسب للمؤسسات العمومية

قطاعات النشاط	2007	2008	2009	2010	2011	2012
	%	%	%	%	%	%
الصناعة	-5,08	-12,05	-6,09	-3,24	-5,58	0
الخدمات	-12,45	-3,95	-74,07	231,74	-20,09	-5,38
البناء و الأشغال .ع	-27,05	-6,45	277,58	-80,36	-4,65	-2,43
الزراعة	-27,05	-0,87	113	114	183	184
المناجم و المحاجر	-18,75	15,38	-26,66	9,09	0	-16,66
المجموع	-9,87	-6	-5,59	-5,75	2,69	-1,92

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل البياني رقم (2-4) : تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب قطاعات النشاط

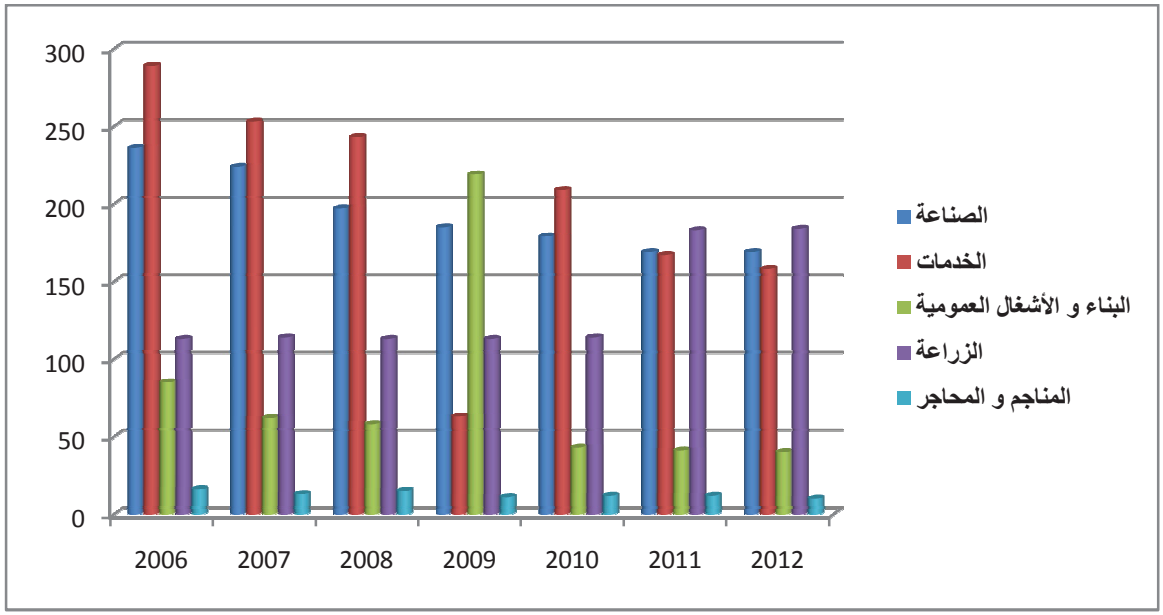

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الشكل البياني (2-4) من الواضح أن هذا التراجع المستمر ناتج عن عمل اقتصادي متمثل في تغير البنية الهيكلية و إعادة تنظيم القطاع العام حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصر أساسي.

المطلب الثالث: تطور هياكل الدعم للقطاع

بالنظر للاهتمام الكبير التي شهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة عمدت الدولة الى الاعتماد على هياكل تدعم مثل هذا النوع من المؤسسات و من بينها صندوق ضمان القروض وفقد شهد هذا الصندوق تطور كبير من حيث عدد الملفات او من حيث اللكلفة المالية و وسنرى ذلك من خلال الجدول الموالي:

1- تطور حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (2-9) : تطور حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الضمانات الممنوحة	**85**	**78**	**100**	**78**	**44**	**69**	**138**	**126**
الكلفة الإجمالية للمشاريع	5873865941	10103202083	13330778307	12470973573	3719967265	3862851591	9 407 900 428	11 621 414 899
قيمة القروض المطلوبة	3647149818	6091375240	7779179004	7530589407	2139358700	2444339506	5 762 900 059	7 671 589 152
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%62	60%	58%	60%	58%	63%	61%	66%
قيمة الضمانات الممنوحة	1636979490	2387546337	3111242316	2128806043	886375970	1265336418	3274885596	3740424694
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%45	39%	40%	28%	41%	52%	57%	49%
القيمة المتوسطة للضمان	19258582	30609568	31112423	27292385	20144908	18338209	23731055	29685910
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	3252	4813	871 6	5286	1730	2269	4534	1730

استثمار حسب الشغل *	1806241	2099149	1940151	2359246	2150270	1702447	2074967	2986742
القرض حسب الشغل *	1121510	1265609	1132176	1424629	1236624	1077276	1271041	1971624
الضمان حسب الشغل *	650337	496062	452808	402725	512356	557663	722295	961302

*كلفة إنشاء منصب شغل

الوحدة:دج

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل البياني رقم (2-5): تطور عدد الضمانات الممنوحة مابين 2005-2012

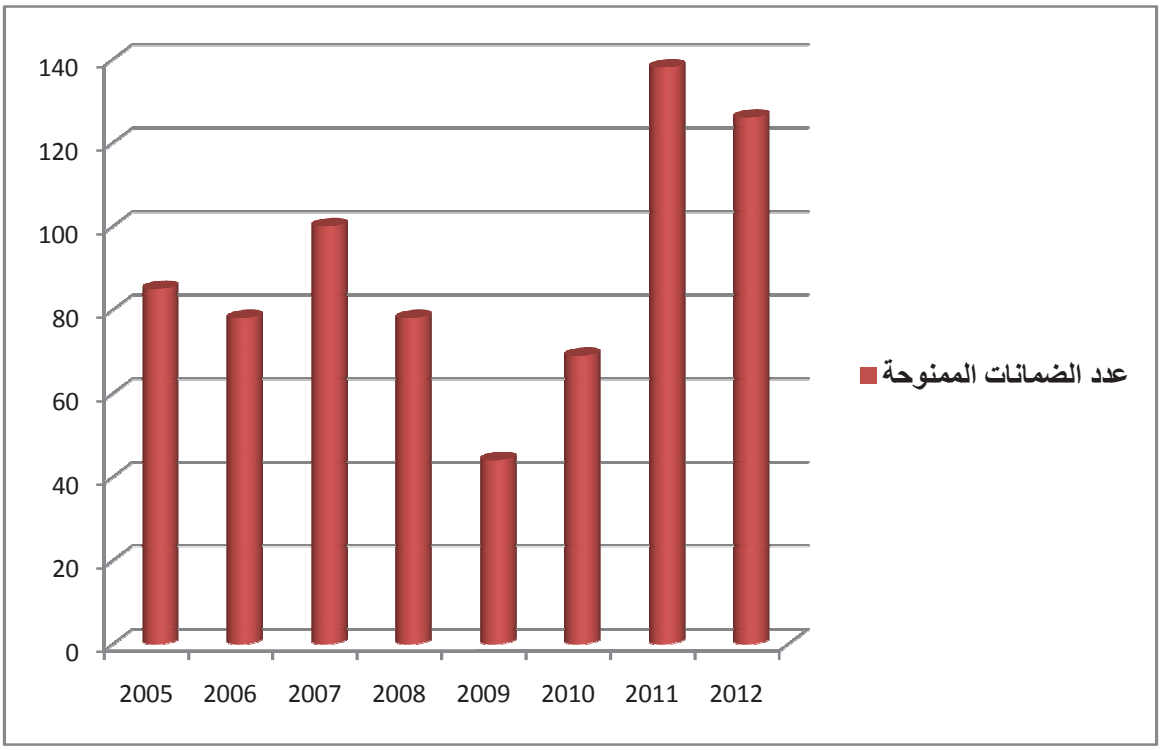

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر إلى الشكل تعتبر سنة 2011 هي السنة الأكثر منحا من حيث عدد الضمانات الممنوحة فبالرغم من أن سنة 2012 كانت اقل من حيث العدد إلى انه من حيث القيمة تعتبر سنة 2012 هي الأكثر من ناحية الكلفة الإجمالية لان هذه السنتين شهدت حركية كبيرة خاصة ضمن الآليات التي استعملتها الدولة (ansaj.cnac....) لهذا فهي شهدت ارتفاع للعدد و قيمة الضمانات.

الشكل البياني رقم (2-6): تطور قيمة الضمانات الممنوحة ما بين 2005-2012

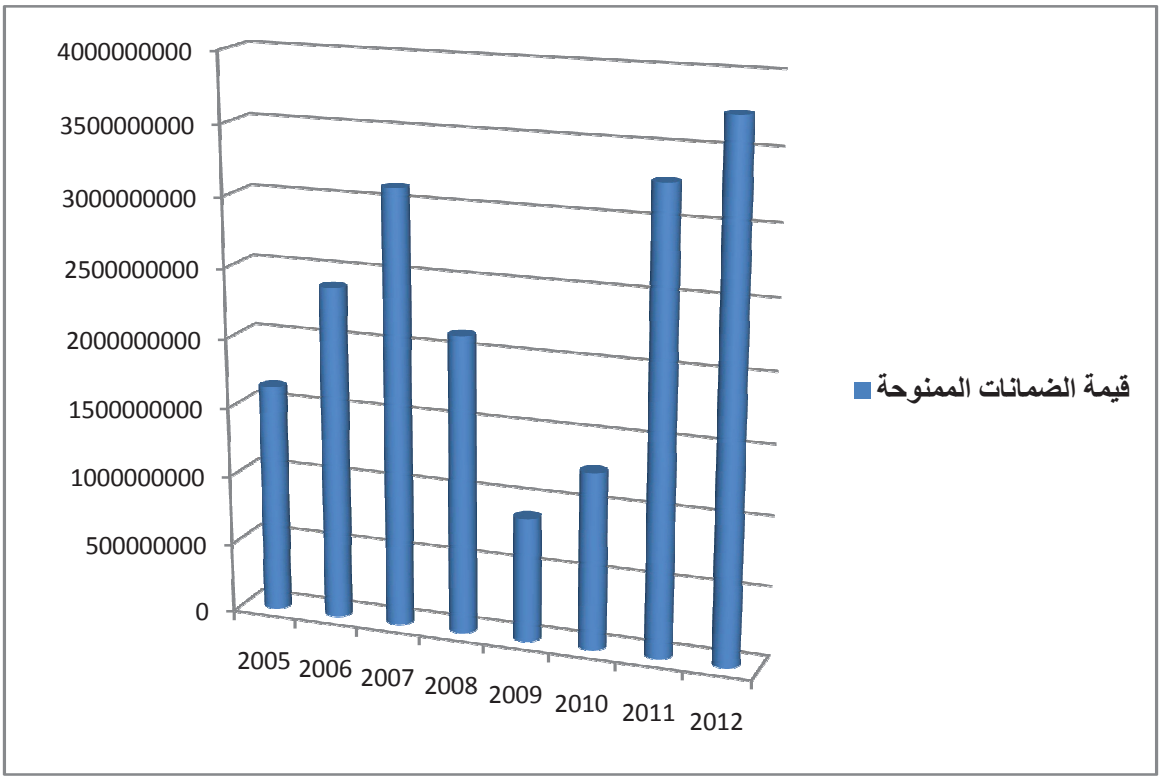

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الرسم البياني رقم (2-6) نلاحظ أن سنة2007 و 2011و 2012كانت السنوات الأكثر نشاطا مقارنة بالسنوات الأخرى من حيث قيمة الضمانات الممنوحة حيث سجلت منح 100 و138و126 ضمان ذلك بقيمة مالية تقدر بـ 3111242316 دج و 3274885596دج و 3740424694دج على التوالي.

2- تطور عدد ملفات الضمان لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME) :

الجدول رقم (2-10) : تطور عدد ملفات الضمان لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME)

قطاعات النشاط	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعة	63	48	252	136	243	173
البناء و الأشغال العمومية	57	67	82	182	283	203
النقل	45	60	3	165	244	173
الصحة	6	6	31	16	31	30
الخدمات	8	6	11	25	34	18
المجموع	179	187	379	524	835	597

ملاحظة : بدأ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME) نشاطه في جويلية 2006

الشكل البياني رقم (2-7) : تطور عدد الملفات ما بين 2007-2012

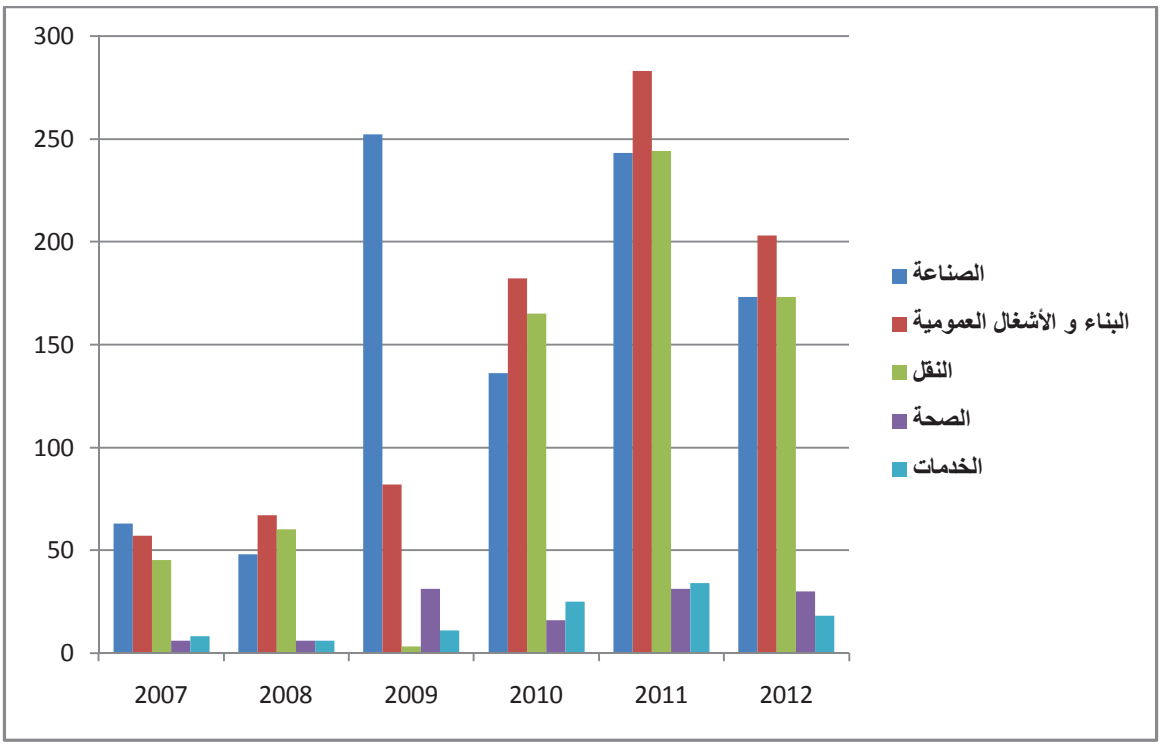

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول رقم (2-10) بأن عدد الملفات المضمونة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2011 تقدر بـ 835 ضمان و ذلك بمعدل تطور 59,35 %.

و من خلال الشكل البياني رقم (2-9) فإن سنة 2011 امتازت باحتلال قطاع البناء و الأشغال العمومية الصدارة من حيث عدد الملفات الممنوحة و ذلك بنسبة 33,9 % من مجموع الضمانات، يتبعه قطاع النقل 29,22 % و قطاع الصناعة 29,1 %.

فبالرغم من أن هذا الصندوق يعتبر حديث النشأة إلى أن معدلات تطوره سريعة خاصة في قطاع الصناعة و البناء والأشغال العمومية والنقل فبعد إنشائه شهدت آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في إنشاء هذه المؤسسات ودعمها بالقروض فصندوق ضمان القروض ساعد الجهات المالية في منح القروض بضمان من صندوق ضمان القروض والاستثمار.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة وهذا بسبب ما لجأت اليه الدولة من اتفاقيات و آليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات و النهوض بها و تأهيلها لتنافس السوق العالمي فبالنظر الى كافة المعطيات الملاحظ انها تقوم بدور جد معتبر في مساهمة الاقتصاد الوطني لما توفره من مناصب شغل و قيمة مضافة و منتوج داخلي خام.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

1-تطور مناصب الشغل المصرح بها

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي. فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، ومن بينها برنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30% من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض البطالة في نهاية 2006 إلى 12.6%[1] ، وسجل سنة 2010 نسبة 10% [2].

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل. كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم:(2–11) : تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسة الخاصة	592758	888829	977942	1064983	1233073	1274465	1577030	1676111	1 800 742
نسبة الزيادة(%)	\	49,95	10,03	8,9	15,79	3,35	23,74	6,28	7,44
متوسط التشغيل**	70,69	76,76	78,07	85,02	80,06	77,25	97,01	97,21	97,44
المؤسسة العمومية	71826	76283	61661	57146	52789	51149	48656	48086	47 375
نسبة الزيادة(%)	\	6,21	-19,23	-7,32	-7,63	-3,01	-4,87	-1,17	-1,48
متوسط التشغيل**	8,75	6,59	4,92	4,22	3,43	3,1	2,99	2,79	2,56
الصناعات التقليدية	173920	192744	213044	233270	254350	324170	\	\	\
نسبة الزيادة(%)	\	10,82	10,53	9,5	9,08	27,45	\	\	\
متوسط التشغيل**	20,74	16,65	17,01	17,21	16,51	19,65	\	\	\
المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1649784	1625686	1724197	1848117
نسبة الزيادة(%)	\	38,09	8,19	8,2	13,64	7,11	-1,46	6,06	7,19

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**** متوسط التشغيل بقسمة مناصب الشغل على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

وبالنظر للجدول أعلاه نلاحظ أن تطور نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004–2009 وذلك من جراء عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسة الخاصة والمؤسسات التقليدية عكس المؤسسات العمومية التي سجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2005 بنسبة 6,2 % ومن ثم سجلت انخفاضات متتالية لنسب التشغيل كما تم تسجيل متوسط زيادة حوالي 15% خلال الفترة 2005–2009 وذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام.ولكن عدم تأثر النسبة

[1] Nations unies. Commission Economique pour m l’afrique. Bureau pour l’africo

[2] التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010.

الإجمالية للزيادة راجع إلى إنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها كالصندوق الوطني للتأمين، إضافة إلى ارتفاع المقاولة في الجزائر جراء التحفيزات المالية و الجبائية.

الشكل البياني رقم(2-8) : تطور مناصب الشغل المصرح بها

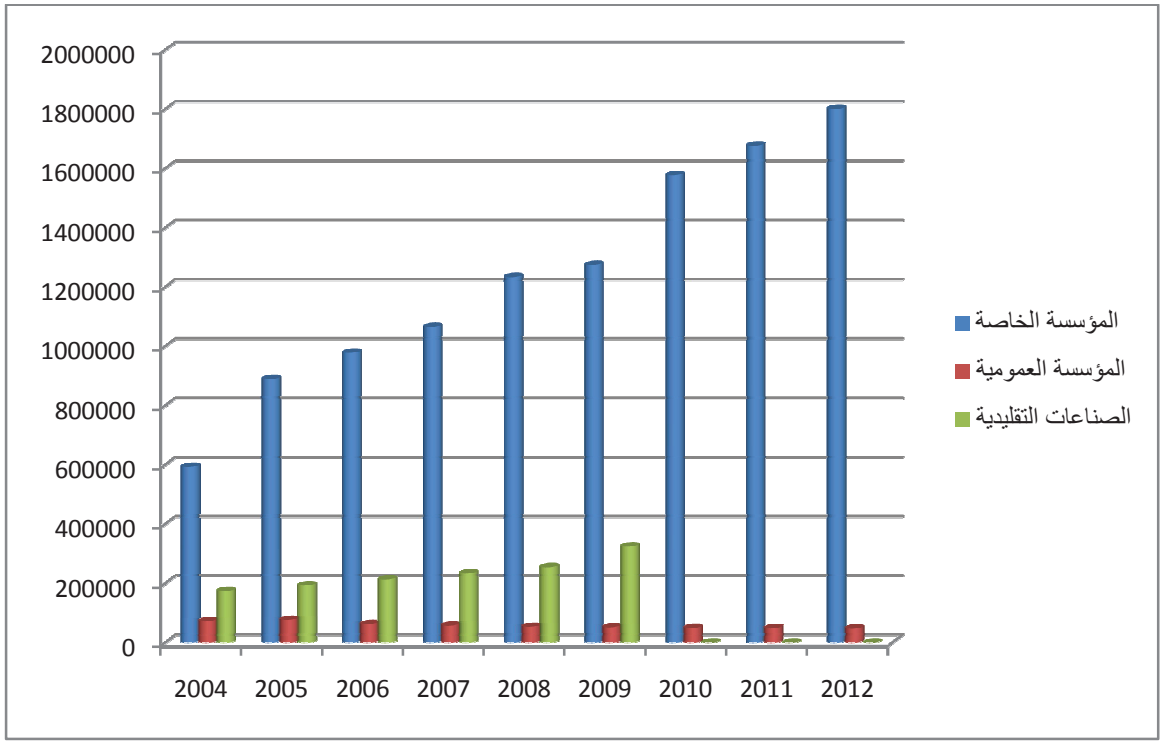

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح لنا الشكل البياني رقم (2-8) أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل، التي عرفت تطورا دائما خلال الفترة 2004-2012 يقدر بنسبة تفوق 12 % في حين في سنة 2008 تعدى 15 % نظرا لإدماج أرباب المؤسسات للمهن الحرة، وهذا راجع لاتخاذ مجلس الوزراء قرارات هامة كرفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الاجتماعي والتي تتحملها الدولة بحيث تنتقل من 56 % إلى 80 % في ولايات الشمال ومن 72 % إلى 90 % في ولايات الهضاب العليا والجنوب، تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر.

من هذا الباب وفضلا عن الامتيازات الممنوحة لهم سيستفيد المترشحون للاستثمار المصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة من الآن فصاعدا من التشجيعات الآتية:

تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 5% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج ومن % 10 إلى % 2 بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج.

– توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية وهو يبلغ % 80 في الشمال و95 %في الجنوب والهضاب العليا ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية.

– تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج .عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني

– منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 1 مليون دج عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره لاثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية

– تحديد فترة ثلاث سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية باتجاه الخضوع التام للجباية بعد انقضاء فترة الإعفاء الجبائي

– وكذا تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة.

كل هذه القرارات ساعدت و بشكل كبير المؤسسات الخاصة على أن تحتل المرتبة الأولى في توفير مناصب الشغل لدى الشباب العاطل عن العمل

كما شهد قطاع الصناعة التقليدية تطورا ملحوظا في مناصب الشغل خلال الفترة 2004-2009 ما مكن من تحقيق معدل تطور يقدر بـ 10 %.

كل ذلك يترجم زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنتوج الداخلي الخام و القيمة المضافة

1– تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير مناصب الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دور جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يضاهي دورها في الدول المتقدمة، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي وذلك خارج قطاع المحروقات. فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج

الداخلي الخام والتي بلغت سنة 1999 نسبة 57% في اليابان، 63,4% في اسبانيا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في استراليا[1].

الجدول رقم (2–12) : تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني **مليار دج**

الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	22,9	550,6	21,8	598,65	21,59	651	20,44	704,05	19,2	749,86	16,2	686,59	16,41	816,8	15,02	827,53	15,23	923,34
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	77,1	1884,2	78,2	2146,75	78,41	2364,5	79,56	2740,06	80,8	3153,77	83,8	3551,33	83,59	4162,02	84,98	4681,68	84,77	5137,46
المجموع	100	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4237,92	100	4978,82	100	5509,21	100	6060,8

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] بشرارير عمران، تهتان مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000-2010، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18-19 مايو 2011، جامعة أمحمد بوقره بومرداس.

الشكل البياني رقم (2-9) : تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات

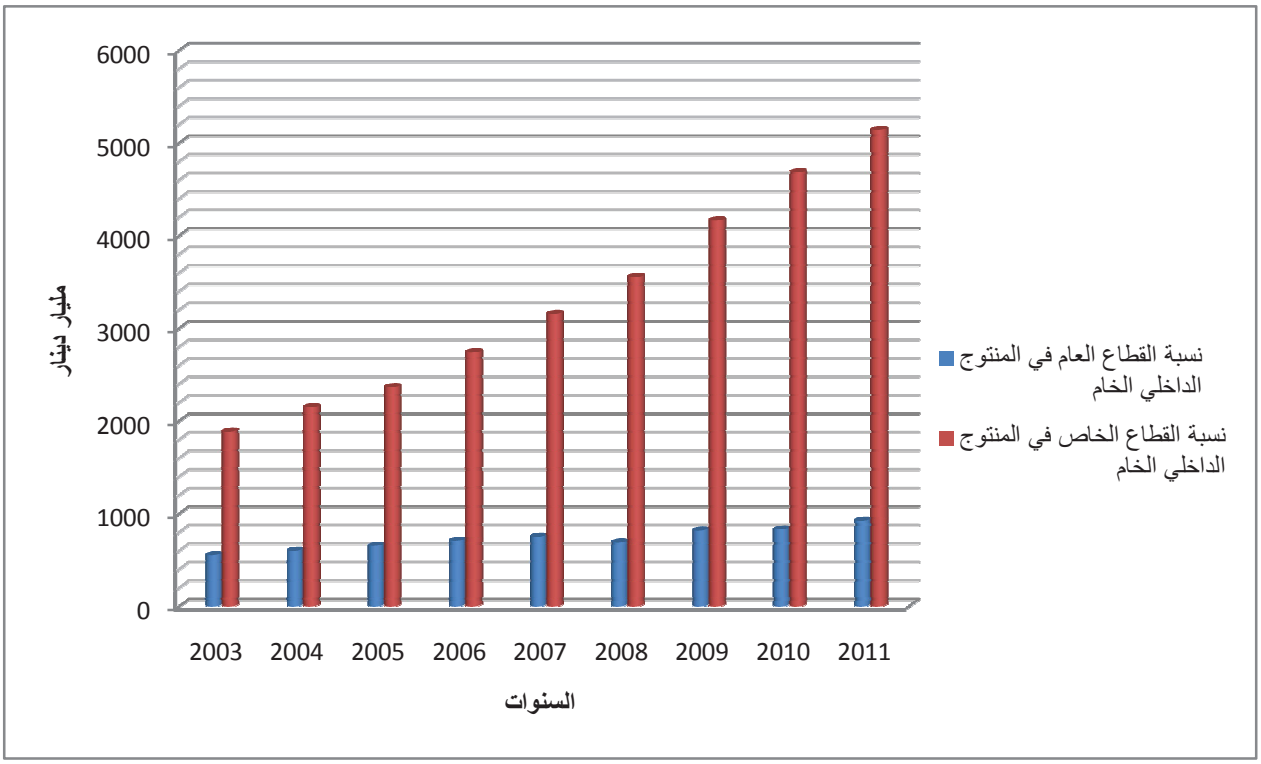

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام(**PIB**) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترو معينة، سواء باستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

*ومن الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص المكون أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة بلغت 84.7 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، إن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

إن الأرقام المقدمة تعتبر مؤشرا جيد على نجاح التجربة، وأن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع التغيرات الاقتصادية للجزائر رغم الثقل الكبير الذي يسود عمل الحكومات المتعاقبة، إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية لا يمكن الحكم عليها في هذه المرحلة ولكن يجب إعطائها المزيد من الوقت لكي تنموا بشكل أفضل.

2- تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص(2003-2011)

الجدول رقم (2-13) : تطور القيمة المضافة (الملحق02)

الشكل البياني (2-10) : **تطور القيمة المضافة**

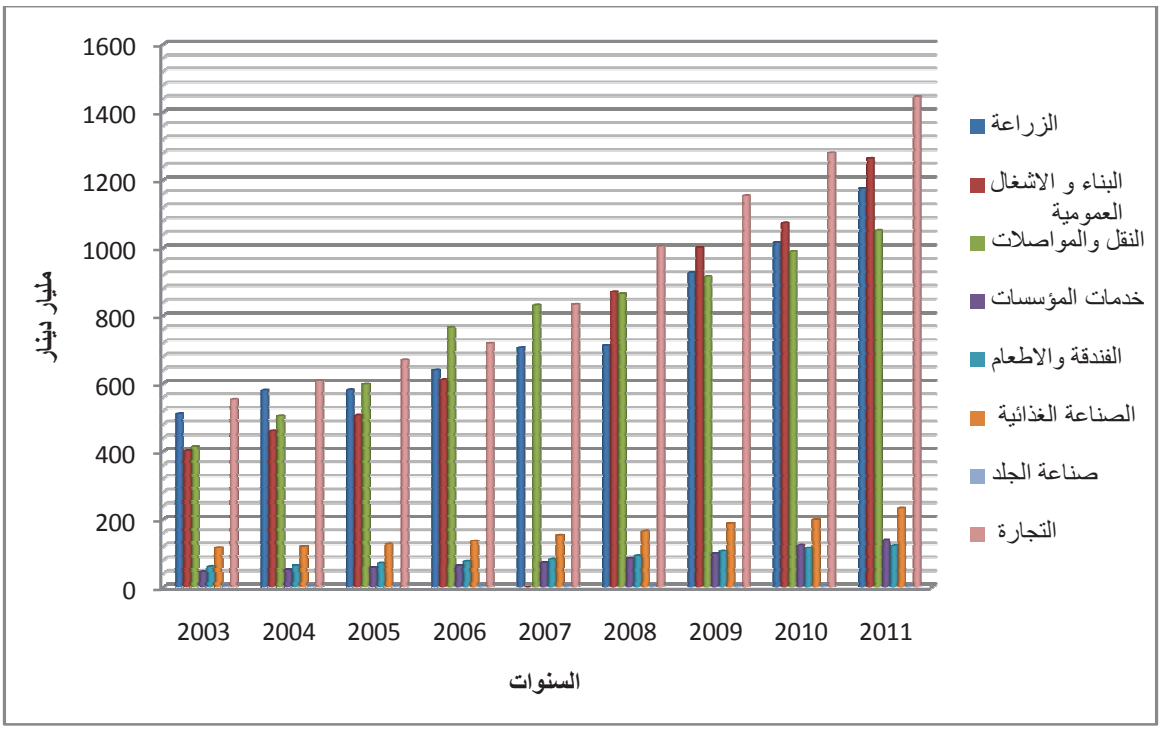

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ أن القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسب تتراوح بين 80% و88 % من القيمة المضافة، وقد بلغت 88.27 % سنة 2011، ويسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري و صناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص ألفلاحي **1166** مليار دينار، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية بلغت مساهمة القطاع الخاص **1091** مليار دينار، أما في قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمة القطاع الخاص **861** مليار دينار مقابل **189** مليار دينار للقطاع العام، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تتعد مساهمته **200** مليار دينار.

أما أكبر مساهمة فهي في قطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص **1359** مليار دينار، وهي نتيجة حتمية لتخلي الدولة الكلي على قطاع التجارة منذ نهاية الثمانينات وتوجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة.

إن المتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس، خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة، إن الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص لكي يمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي منذ عشريتين، بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة في الجزائر، فقد يرى في الحماية أنها ضد التوجهات العالمية للتجارة، ولكن لو نلاحظ الاقتصاد الجزائري فإننا نجد هدفه الأساسي هو الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة الخدمات والصناعات الخفيفة التي تستهلك الكثير من الموارد، وبالتالي فإن قواعد التجارة العالمية لا تعني الجزائر بشكل كبير لأننا لا نعتقد أن للجزائر قدرات تصديرية كبيرة خاصة على المدى المتوسط.

3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات[1].

يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية مابين مختلف المؤسسات. فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية(139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام[2].

[1]- ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18و19 مايو 2011 جامعة أمحمد بوقره بومرداس

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2010، ص159

الجدول رقم(2-14) : مقارنة صادرات خارج المحروقات بالواردات للقطاع الخاص **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

البيان		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	684	734	763	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة التغيير	\	13,27	3,95	3,27	15,1	17,53	11,63	62,77	-45,9	54,63	32,73	1,76
	المساهمة في الصادرات الكلية	3,57	3,89	3,1	2,48	1,97	2,01	1,99	2,24	2,4	2,86	2,93	2,96
الواردات		9940	12009	13535	18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل البياني(2-11) : مقارنة صادرات خرج المحروقات بالواردات

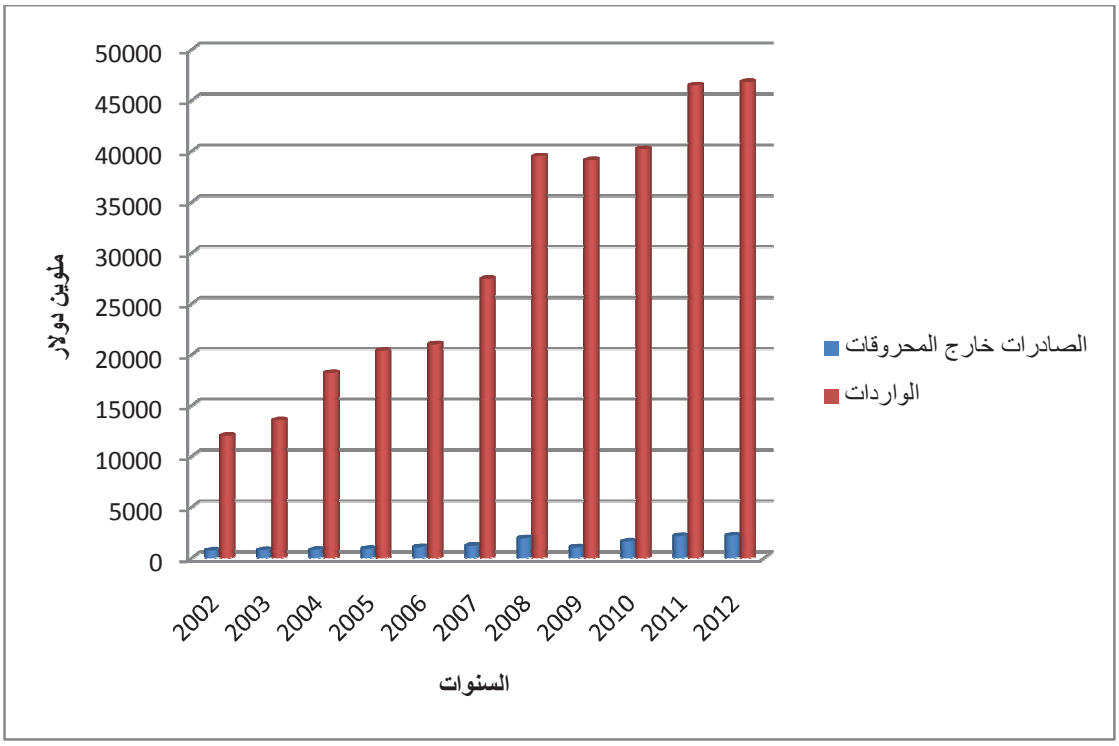

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2001-2012 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها للصادرات خارج المحروقات. حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلي نسبة 3.9% مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

وعليه بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع الحر وقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم. أي ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

وعليه بالرغم من الانجازات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سواء من حيث تطور عددها وخلقها لمناصب شغل، إضافة إلى التطور الايجابي للقطاع الخاص الذي يعد المصدر الأساسي للقيمة المضافة. ولكن قدرة تلك المؤسسات على المنافسة ضد العالم الخارجي محدودة. وذلك راجع إلى استحواذ الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات سنة 2012 بنسبة 97.04% وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات.

خلاصة الفصل:

بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يعاني، كما أن الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية منذ 1988، من أجل انفتاح أوسع وتشريعات وتنظيمات منبثقة من مبادئ الاقتصاد الليبرالي، بدت نتائجها محدود جدا، وهذا عكس ما يحدث في بلدان أخرى أين تحظى بتشجيع أكبر وعناية أفضل، كونها ذات ديناميكية ومرونة فريدة من نوعها، تسمح لها بأن تتكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لهذا وضعت العديد من البرامج والإجراءات الموجهة أساسا لدعم المؤسسات الصغيرة، ونعتقد أن غياب تخطيط علمي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر عائقا كبيرا لتطورها، إذ أن التخطيط لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد الأهداف والبرامج بدقة، وكذلك طبيعة الخطة المنتهجة، فالآن وفي ظل الاقتصاد الحر لم تعد هناك مكانة للتخطيط المركزي، مما يتطلب الاعتماد على البرامج التحفيزية أو ما يعرف بالتخطيط ألتأشيري، وهذا من أجل رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية المراد تطويرها.

الخاتمة:

عانى الاقتصاد الجزائري العديد من المشاكل بسبب توجهات السياسة الاقتصادية، خاصة السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة في ظل الاقتصاد الموجه، ما أدى في الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت أحد ثوابت التنمية الاقتصادية، ومع تطور البرامج الحكومية وفي ظل التنافس الدولي على جذب المزيد من الاستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توسع في السنوات الأخيرة، فإن المتغيرات قد تغيرت بشكل كبير وأصبح من الممكن التطلع إلى أفاق جديدة لبناء تنمية اقتصادية خارج مجال المحروقات وقد وضحت لنا هذه الدراسة المجالات التي يمكن التفكير فيها لتنمية اقتصادية جادة. .

وككل الدراسات يجب أن نخلص في الأخير إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها، وذلك من خلال معرفة في ما إذا تم تأكيد الفرضيات أو نفيها مع تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نرى أهميتها. مع اقتراح مجموعة من المواضيع تجسد آفاق هذه الدراسة.

النتائج المتوصل إليها:

اختبار الفرضية الأولى:

إن التجارب التنموية المختلفة التي تبناه الاقتصاد الجزائري، أثرت بشكل مباشر في عدم وجود قطاعات اقتصادية قوية خارج قطاع المحروقات.

* كرست السياسة التنموية في الجزائر عملية تدعيم المؤسسة الكبيرة بالوسائل المادية والمالية من خلال مختلف برامج الإصلاح التي مست القطاع العام رغم العجز، في موازاة ذلك فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كانت على هامش هذه البرامج، واستمر هذا الوضع حتى مطلع التسعينات، أين تفاقمت أزمة المؤسسات الكبيرة وتدخلت المنظمات الدولية عن طريق برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، والعمل على نقله من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر الذي يعتبر مجالا خصبا لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* إن تزايد اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بسبب التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر في بداية التسعينات، والتي أعطت مجالا أوسع ودعما كبيرا لنمو وترقية هذا النوع من المؤسسات. ويلاحظ ذلك من خلال ظهور العديد من البرامج التي أعدت خصيصا لها ورغم ذلك فإنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات؛

* إن ترقية و تطوير قطاع المؤسسات ص و م يعتبر في المرحلة الراهنة و في المدى المتوسط والطويل كخيار استراتيجي في الجزائر، لا بد للسياسات المتبعة و الحكومات المتعاقبة في صنع القرار أن تولي هذا القطاع أهمية بالغة في دراساتها المستقبلية إذا أرادت فعلا أن تطور استثماراتها و تقضي على مشكل البطالة في الجزائر، و أن تصنع نسيجا صناعيا قويا و متكاملا ، و اندماجا صناعيا شاملا ، كما أن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة أمر مطلوب في استشراف المستقبل.

-اختبار الفرضية الثانية:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النهج الاقتصادي الجديد في العالم، لما لها من مرونة كبيرة في التكيف مع الأوضاع المختلفة والقدرة على الإبداع وخلق القيمة المضافة وبناء قطاعات نشاط مختلفة.

* تؤكد الأرقام المتوصل إليها بأن الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر حتى مطلع التسعينات كان لها أثر واضح على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاد الجزائري فقد عملت الإصلاحات للتوجه لاقتصاد السوق، الذي يقوم على الحرية والمساواة، فكل المؤسسات عمومية أو خاصة تستفيد من نفس المعاملة وذلك من التخلص التام من الاحتكارات لغاية التحرير للقبول في التجارة الخارجية.

* إن ميلاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان بعد الاستقلال وقد كانت في مرحلة التخطيط مهمشة، ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا بنسب ضعيفة وفي نشاطات محددة كما تظهره مختلف المعطيات الإحصائية التي قمنا بتحليلها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، لكنها أصبحت تشكل مع مطلع الألفية الثالثة دورا هاما في التنمية الاقتصادية للجزائر وبتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومساهمتها في التشغيل والقيمة المضافة والناتج الإجمالي والصادرات، كما تبينه مختلف المعطيات الإحصائية.

* لقد لاحظنا من خلال الدراسة أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجه بشكل مباشر نحو قطاعات البناء والخدمات، مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة، هذين القطاعين الذين يشكلان كبيرة في الواردات الجزائرية، ونعتقد أن توجيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو ملئ فراغات التنمية لم يتم بشكل مدروس وعليه فبالرغم من التطور الضئيل للصادرات خارج نطاق المحروقات لم تكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الفعلي لترقية الصادرات الجزائرية مزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات بأغلبية كاملة .

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ تقوية ومساعدة النسيج الصناعي المتوفر و الحفاظ عليه و محاولة توسيعه و إدماجه بالاقتصاد الوطني كقطاع حساس ، أمر ضروري لا بد من إعطائه العناية الكاملة حتى ينهض و يقوم بالدور الحقيقي له ، و ذلك عن طريق:

أ -تطهير النظام المالي و الاقتصادي و إزاحة كل العراقيل التي من شأنها عرقلة هذا القطاع الفتي والسماح له باستجماع كل الشروط التي تسمح بالتنمية والتوسع في إطار نظام اقتصاد السوق.

ب - تقديم المساعدات المالية و المادية و المعنوية و القانونية لكل مستثمر جديد له الرغبة في الاستثمار في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ✓ إدخال قطاع م ص و م في مجال التنمية الشاملة و عدم اقتصاره على بعض الجوانب الهامشية للاقتصاد الوطني كصناعة بعض المواد الاستهلاكية فقط ، ومعاملته كما يعامل قطاع المؤسسات الكبيرة و المركبات الصناعية الضخمة ، كما توصلنا إلى أن هذا القطاع يهتم بكل النشاطات التي من الممكن أن تتخلى عنها المؤسسات الكبرى كإنتاج

المنتجات الثانوية لها و عدم إهمالها ، لأن إعادة بعث الصناعات المهملة يساهم بجدية في تقوية الاستثمارات و منه تحقيق التشغيل.

- ✓ تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال آليات دعمها خاصة في المناطق النائية.
- ✓ التشجيع على إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي، الذي تتميز به كل منطقة.

آفاق البحث:

بعد دراسة مختلف الجوانب التي ترتبط بإمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة لبناء تنمية اقتصادية جدية تعوض اقتصاد المحروقات وتساهم في تنمية الصادرات، فإننا نعتقد أن الموضوع يتسع لإشكاليات أخرى جديرة بالبحث و الدراسة نسرد بعض منها :

- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الفلاحي للنهوض بهذا القطاع.
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها.

الملحق رقم:02 تطور القيمة المضافة

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
الزراعة	خاص	99,75	508,78	99,8	578	99,8	579	99,8	639	99.55	701	99,5	708	99,9	925	99,7	1012	99,3	1166
	عام	0,24	1,24	0,16	0,94	0,16	0,93	0,16	1	0.45	3,16	0,5	3,58	0,15	1,38	0,3	3,08	0,66	7,8
	المجموع	100	510,03	100	579	100	580	100	640	100	704	100	712	100	926	100	1015	100	1174
البناء و الأشغال العمومية	خاص	70,85	284,09	78,1	358	79,8	403	79,7	486	80.94	593	86,7	754	87,1	871	98,7	1058	86,4	1091
	عام	29,15	116,91	21,9	100	20,2	102	20,3	124	19.05	140	13,3	116	12,9	129	1,27	13,6	13,6	172
	المجموع	100	401	100	459	100	505	100	610	100	732.71	100	870	100	1000	100	1072	100	1263
النقل و المواصلات	خاص	74,01	305,23	69,3	349	69,9	418	75,4	577	79.19	657	81,1	700	81,4	744	81,6	806	82	861
	عام	25,99	107,2	30,7	146	30,1	180	24,6	188	20.80	173	18,9	163	18,6	170	18,4	182	18	189
	المجموع	100	412,43	100	504	100	598	100	765	100	830	100	864	100	914	100	988	100	1050
خدمات المؤسسات	خاص	72,03	31,08	71,1	36,1	79,8	45,7	80,7	50,3	78.92	56,6	74,1	62,2	78,8	77,7	79,2	96,9	79,6	110
	عام	27,97	12,35	28,9	14,6	20,2	11,6	19,3	12	21.07	15,1	26	21,8	21,2	20,9	20,9	25,5	20,4	28,1
	المجموع	100	44,15	100	50,7	100	57,2	100	62,4	100	71,7	100	84	100	98,6	100	122	100	138
الفندقة و الإطعام	خاص	86,81	51,52	87	54,5	87,5	60,9	87,2	65,3	88.07	71,1	88,7	80,9	89,9	94,8	88,6	101	88,6	108
	عام	13,19	7,83	13	8,14	12,6	8,74	12,8	9,55	11.92	9,63	11,3	10,3	10,1	10,7	11,4	13	11,4	13,8
	المجموع	100	59,35	100	62,6	100	69,6	100	74,9	100	80,8	100	91,2	100	105	100	114	100	121
الصناعة الغذائية	خاص	74,96	86,49	78,4	93,5	80,5	102	82,2	111	84.12	128	85,2	140	86,1	162	86	170	86,2	200
	عام	25,04	28,89	21,6	25,7	19,5	24,7	17,8	24	15.87	24,1	14,8	24,2	13,9	26	1,96	27,6	13,8	32,1
	المجموع	100	115,38	100	119	100	126	100	135	100	152	100	164	100	188	88	198	100	232
صناعة الجلد	خاص	82,11	2,02	83,2	2,23	84,9	2,31	86,7	2,21	87.39	2,08	86,9	2,2	88,3	2,25	88,4	2,29	90	2,34
	عام	17,89	0,44	16,8	0,45	15,1	0,41	13,3	0,34	12.6	0,3	13,1	0,33	11,7	0,3	11,6	0,3	9,96	0,26
	المجموع	100	2,46	100	2,68	100	2,72	100	2,55	100	2,38	100	2,53	100	2,55	100	2,59	100	2,6
التجارة	خاص	93,19	514,56	93,4	567	94,2	629	94	675	93.25	777	93,3	936	93,6	1078	94,1	1204	94,1	1359
	عام	6,81	37,61	6,56	39,9	5,83	39	5,98	42,9	6.74	56,2	6,72	67,4	6,42	73,9	5,9	75,5	5,93	85,7
	المجموع	100	552,17	100	607	100	668	100	718	100	833	100	1003	100	1152	100	1279	100	1445

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- جالن سبنسرهل ترجمة صليب بطرس: منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة،1998

2- ماجدة العطية: إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر و التوزيع،عمان،2002.

3- علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر، 1999.

4- عبد الرحمن يسري احمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، الإسكندرية.مصر 1996

5- هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية،ط1، جامعة الدول العربية، مصر2004.

ب- الرسائل الجامعية والأطروحات:

1- عمار جمعي،**إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه،منشورة،الحاج لخضر،باتنة 2011

2- غدير احمد سليمة،**تأهيل المؤ ص و م في الجزائر،مذكرة ماجستر**،منشورة،قاصدي مرباح، ورقلة،2007

3- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة ماجستر غير منشورة، 1995.

4- السعيدي سعدية: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، رسالة ماجستر غير منشورة 2003

ج–المؤتمرات والملتقيات:

1– منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، الدورة21، القاهرة، 4–11 أفريل 1994

2– ملتقى دولي حول: استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤ ص و م في الجزائر،ورقلة يومي 19/18 افريل .2012

3– الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤ ص و م في الدول العربية يومي 18/17 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

4– هاني سيف النصر: دور الصندوق الاجتماعي في تنمية و تمويل المشروعات الصغيرة، تجربة مصرية، بحث مقدم لندوة اساليب التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرةظن مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مصر، 2004.

5– عبد الرحمن بن عنتر:واقع مؤسساتنا ص و م وآفاقها المستقبلية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 29–30اكتوبر 2001

6– بن منصور عبد الله وآخرون، المؤسسات ص و م كاختيار استراتيجي للتكيف مع مستجدات العولمة، مداخلة ضمن ملتقى دولي، الشلف 2006

7– بشراير عمران، تهتان مراد،تطور المؤسسات ص و م وتوزيعها القطاعي في الجزائر ،الملتقى الوطني: دور المؤ ص و م في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000–2010 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 19/19 ماي 2011.

د–اللوائح والقوانين:

1– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير:من أجل سياسة لتطوير(م ص م) فيي الجزائر، جوان2002.

2– احصائيات التعبئة العامة و الاحصاء 2001.

3– المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية (1995–2000).

4– القانون رقم 01–18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 المرافق ل.12 ديسمبر 2001

هـ–المواقع:

1– www.promex.dz بتاريخ: 2013/03/18

2–www.ons.com بتاريخ: 2013/05/12

2–المراجع باللغة الأجنبية:

1– Nations Unies. Commission Economique pour L'Afrique.Bureau pour l'africo.

2- Jacque paulin, portrait de situation canadienne sur le plan de financement de PME, séminaire sur le financement des PME avec FGAR.

3- Angélo michelson: PME grandes entreprises et role des acteurs publics dans la région de turin.les Dynamiques de PME approche internationales ,presses Universitaire de france,(2000).